نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٦١ - ١٦٢ اغسطس/أب - سبتمبر/أيلول ٢٠٠١

فى هـذا العـدد

فرضت العديد من الأحداث العالمية الأخيرة أن يكون هذا العدد خاصاً، فلا يخرج فى بنائه وتقسيمه التقليدى المعتاد.

فيتناول فى ملف خاص الوقائع والأجواء التى شهدها العالم منذ وقوع الحوادث الارهابية فى الولايات المتحدة، وتحت عنوان"المكافحة الدولية للارهاب.. بين القانون الدولى والواقع السياسى" يستعرض الملف فى أربعة محاور رئيسية تداعيات الأزمة وإنعكاساتها.

وقد لقى موقف المنظمة من الأزمة تجاوباً هائلاً، تمثل فى كم كبير من الرسائل التى أوجدت حواراً بناءاً، نوردها وردود المنظمة عليها فى باب بعنوان "رسائل القراء" ليتكامل مع ملف العدد فى تصوير الأزمة.

ولم يكن ممكناً بطبيعة الحال ألا يتعرض هذا العدد للمؤتمر العالمى الثالث لمكافحة العنصرية (ديربان ٢٠٠١)، والذى حفل بكثير من الوقائع والأحداث التى أعادت اكتشاف طبيعة المواقف الدولية من القضايا العنصرية الرئيسية، فضلا عن الدور الهام الذى لعبته المنظمة قبل وأثناء المؤتمر.

ويعرض هذا العدد لمقارنة مجردة بين النصوص الخاصة بفلسطين فى الوثائق الختامية لمؤتمر ديربان بشقيه الحكومى وغير الحكومى، كما يليه بعملية رصد لتصعيد إرهاب الدولة الإسرائيلى ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، استغلالاً للأحداث الأخيرة.. وتحت غطائها.

ملف العدد .. (٢)

يتناول هذا الملف موضوع مكافحة الارهاب من منظور القانون الدولى والواقع السياسى فى عالم اليوم مستعرضاً انعكاسات الأزمة بعد الهجمات الارهابية ضد الولايات المتحدة وتأثيراتها على الساحة الدولية والعربية، كما يتعرض لمظاهر الاعتداءات العنصرية ضد العرب والمسلمين فى الولايات المتحدة وأوروبا ومخاطر الصدام الحضارى الذى يمكن أن ينشاء عن ذلك. ويحدد الملف موقف المنظمة من هذه الاحداث وفقاً للبيانات الصادرة عنها.

رسائل القراء .. (٩)

كان للبيانات التى أصدرتها المنظمة، والتى نشرت على نطاق واسع داخل الولايات المتحدة عن طريق المراكز الإسلامية والعربية فى أمريكا، أصداء واسعة حيث تلقت المنظمة العديد من الرسائل قامت بالرد عليها، وتلخصها النشرة فى هذا الباب نظراً لما احتوته من آراء وتوجهات جديرة بالمتابعة.

شكاوى ومداخلات .. (٢٢)

مؤتمر مكافحة العنصرية .. (١٢)

أعدت المنظمة تقريراً عن مشاركتها فى مؤتمر ديربان تضمن قراءة أولية فى نتائج المؤتمر وعرض لمشاركة المنظمات العربية غير الحكومية، وتصور المنظمة لما بعد المؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى. وأوردت النشرة مقارنة بخصوص الفقرات المتعلقة بفلسطين بالوثائق الختامية وبرنامج العمل الواردة فى مؤتمر المنظمات غير الحكومية ومؤتمر الحكومات لإبراز نواحى الاختلاف وأسلوب تناول القضايا المختلفة المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

فلسطين .. (٢٠)

دأبت حكومات إسرائيل المتعاقبة على استغلال المتغيرات الدولية لخدمة مصالحها وهو ما قامت به حكومة شارون بعد حادث ١١ سبتمبر/أيلول فى الولايات المتحدة، فقامت بتصعيد اعتدائها الوحشى على الشعب الفلسطينى وفى نفس الوقت حاولت الخلط بين المقاومة الشرعية وبين الارهاب لتبرير ارهاب الدولة الذى تمارسة إسرائيل.

أخبار المنظمات .. (٢٦)

المكافحة الدولية للارهاب ... بيـــن القانـــون الدولى والواقـــع السيـــاسى

آثارت الهجمات الارهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى الحادى عشر من سبتمبر/ايلول موجات عالمية من الذهول والحـــزن والفزع، حيث لم يكن لأى من المراقبين أن يتوقع هذا الحدث، خاصة من ناحية الحجم والدقة والتقانة ضد أقوى دولة فى العالم، كما أن الحزن الذى عم مشاعر كافة الشعوب كان طبيعياً إزاء حجم الخسائر البشرية الهائلة، خاصة وأن الضحايا من المدنيين الأبريـــاء، الذين لا تربطهم علاقة بالسياسات الأمريكية التى تلقى الاعتراض والسخط فى كثير من مناطق العالم وبؤر النزاع، وكان الفزع مـــن تكرار مثل هذه الهجمات كبيراً، خاصة فى الدول الغربية وبلدان الشمال المتقدم بشكل عام.

... انعكاسات الأزمة

تحت وطأة الشعور بالتقصير والرغبـــة فى طمأنة المواطنين الأمريكيين، وقعـــت الإدارة الأمريكية أسيرة لرد الفعل العنيف ضد الهجمات التى طالت أبرز رموز القوة المالية والعسكرية فى الـــبلاد، واتجهـــت وسائل الإعلام الأمريكية والغربية سريعاً إلى التفتيش عن المســـئولين الإرهـــابيين المحتملين عن الهجمات، وكان على رأس هؤلاء المنشق السعودى "أسامة بـــن لادن" زعيم تنظيم القاعدة واللاجىء لدى حكومة طالبان الإسلامية المتشددة فى افغانســـتان، والذى على الـــرغم مـــن ســـرعة نفيـــه للمسئولية على الهجمات وتأكيدات طالبان لهذا النفى، إلا أن الإدارة الأمريكية سريعاً ما وضعته مشتبهاً به رئيسياً، ثم ما لبثـــت أن وجهت الاتهام إليه وطالبـــت حركـــة طالبان بتسليمه لمحاكمته.

من جانبها دأبت طالبان علـــى انتقـــاد السياسة الأمريكية ضدها وإزاء عدد مـــن القضايا التى تخـــص العـــالم الإســـلامى، واشترطت لتلبية المطلب الأمريكى بتسليم "بن لادن" تقديم الأدلة الدامغة على إدانته، أو محاكمته فى أفغانستان، وهـــو الأمـــر الذى لم يلقى قبول الإدارة الأمريكية التـــى رفضت إعلان أدلتها، وأكتفت بتأييد بعض حلفائها الغربيين الذين أعلنـــوا إقتنـــاعهم بالأدلة.

وقد أسفرت تحركات الإدارة الأمريكية السريعه، وتحديدها "لأســـامة بـــن لادن" وانصاره من الحركات الإسلامية المتطرفة كمتهمين مسئولين عن الهجمات، موجـــة من الكراهية العنصـــرية الســـافرة تجـــاه العرب والمسلمين الأمريكيين والمقيمـــين فى الولايات المتحدة والـــبلاد الأوروبيـــة وعدد آخر من بلدان العالم، وقـــد وثقـــت المصادر الحقوقية والصحفية الدولية أكثر من ٤٥٠ حادث إعتداء فى هذا الاتجاه، ما بين إعتداء بالضرب والقتل إلـــى حـــرق مساجد ومراكز ثقافية إسلامية، وهو مـــا حدا بالعديد من البلدان الإسلامية وخاصة العربية إلى إدانة هذه الاعتداءات وذهـــب بعضها إلـــى التلـــويح باحتمـــال اعـــادة رعاياها إلى بلادهم .

ولم تفلح الجهود والتأكيدات الرســـمية الأمريكيـــة والغربيـــة فـــى الحـــد مـــن الاعتداءات ضد العرب والمسلمين، خاصة إزاء التحركات الأمريكية لتشكيل تحـــالف دولى عاجل لمشاركتها الرد على الهجمات وسط موجة الشعور الدولى بالتعاطف مع الضحايا الأمريكيين الأبريـــاء، كمـــا لـــم تستطع الادانات العربية الإسلامية المطلقة للارهاب وللهجمات الإرهابية فى تقلـــيص موجة الكراهية العنصرية تجـــاه العرب والدين الإســـلامى، خاصـــة وأن الإدارة الأمريكية تراجعت عن تأكيـــداتها بعـــدم الهجوم على أى من البلاد العربية فى ظل هذه الأزمة، وأوردت المصـــادر ترشـــيح عدد من الدول العربية كهـــدف محتمـــل لضربات التحالف الدولى الناشـــىء فـــى مرحلة لاحقة على أفغانستان.

وعلى الرغم من تباين وتفاوت مواقف الكثير من دول العالم إزاء فكرة التحـــالف وأهدافه ومشـــروعية إجراءاتـــه وحـــدود التعاون معه، غير أن جميعها عمـــد إلـــى اتخاذ إجراءات عاجلة بحق أيـــة مظـــاهر لجماعات إسلامية عرقية أو دينية يشـــتبه فى تطرفها، وشملت الإجراءات جماعات وحركات تحرر وطنى فى العالم العربـــى تم وضعها فى قوائم التصنيف الأمريكيـــة والغربية للجماعات الإرهابية.

وتحت غطاء الانشغال الدولى لحملـــة مكافحة الارهاب، صعدت إســـرائيل مـــن جرائمها وعاودت سياسات الاغتيال بحـــق ناشطى الانتفاضة الميـــدانيين، لتمـــارس أعنف صور إرهاب الدولة، رغم مساعى قوى التحالف لفرض التهدئة النسبية علـــى كافة بؤر النزاع العالمى، وخاصة الساحة الفلسطينية التى تشغل العـــالمين العربـــى والإسلامى.

وعلـــى الرغـــم من كافـــة التحذيرات

الدولية من تفاقم الكارثـة الإنسـانية فـى أفغانستان، إلا أن التحالف الدولى شـرع فى السابع من أكتوبر/تشـرين أول فـى توجيه ضرباته إلى مـا يعتبـره قواعـد لحركة طالبان وشبكة القاعدة، فـى حـين تزايد عدد النازحين تجاه كل من باكسـتان وولايـران المجـاورتين ليتجـاوز عـدد اللاجئين الخمسة ملايين.

فى هذا الخضـم، تصـاعدت خشـية الدوائر الحقوقيـة الدوليـة مـن الخطـر المحدق على أوضاع حقوق الإنسان فـى العديد من بلدان العالم، وعلى الأوضـاع الإنسانية المتردية فى أفغانستان.

من ناحيتها كانت **المنظمـة العربيـة لحقوق الإنسـان** قـد أدانـت الهجمـات الارهابية التى وصـفتها بالبشـعة ضـد الولايات المتحدة الأمريكية وأعربت عـن أسفها العميق لسقوط الآلاف من الضـحايا الأبرياء وعبـرت عـن عزائهـا لأسـر الضحايا.

فى **بيانها الأول** حذرت المنظمة مـن استصدار الاحكام المسبقة وتعميمها علـى جماعات بعينها فى المجتمـع الأمريكـى المتعدد الأصول والأعـراق، وأعربـت المنظمة عن عميق قلقها لموجة الكراهيـة والاعتداءات العنصرية الموجهـة ضـد العرب والمسلمين.

ودعت المنظمة إلى تضـافر الجهـود الدولية لمكافحة الارهـاب، دون اغفـال لارهاب الدولة، خاصـة الـذى تمارسـه إسرائيل بحق الشعب الفلسطينى، وطالبت بضرورة الانصات للأصوات الأمريكيـة والدولية العاقلة التـى نـادت بتوصـيف الجرائم الارهابية فى حـدودها كجـرائم إرهاب دولية وليست حرباً، لتجنيب العالم الدخول فى حلقة مفرغـة مـن الأعمـال الانتقامية.

.. تأثيرات الأزمة على الساحة الدولية

فى إطار مساعيها لحشدِ وتعبئة التأييـد لسياساتها فى الرد على الهجمات، وتشكيل تحالف دولى يشاركها إجـراءات الـرد، لقيت الإدارة الأمريكيـة تجاوبـاً دولياً واسعاً، تمثل فى قـرار مجلـس الأمـن الخاص بمكافحـة الارهـاب والقاضـى بالسعى دولياً لتجفيـف منـابع الارهـاب والقضاء على شبكاته وبنيته التحتية، بمـا فيها تجميد الارصدة المالية التى تشـارك فى تمويل العمليات الارهابية، وقد اعلنت مختلف دول العالم عن تأييدها للمكافحـة الدولية للارهـاب، دون أن يعنـى ذلـك الانضمام أو الاستجابة لمطالب التحـالف الدولى الناشىء وأهدافه، فتفاوتت مواقـف القوى والدول فى هذا الإطار، ومن بينهـا الموقف العربى ذا السمات الخاصة.

على الصعيد الدولى لم تحتاج واشنطن الى ممارسة كثير مـن الضـغوط علـى حلفائها للانضمام الى التحالف، بقدر مـا احتاجت الى بذل الجهد لطمـأنتهم علـى الاحتفاظ بمواقعهم المتقدمة على السـاحة الدولية، وعلـى مـنحهم أدواراً واسـعة وتأييدهم فى مسـاعيهم لتصـفية قضـايا بعينها، ولم يقتصر هذا الأمر علـى دول الاتحـاد الأوروبـى وأعضـاء حلـف الأطلنطى "الناتو"، ولكنـه شـمل أيضـاً الاتحاد الروسى الذى كان قد أرفـق مـع ادانته المطالبة بضرورة معاقبـة الجنـاة، ويهتم بالدرجة الأولى بعـلاج مشـكلاته الاقتصادية والأمنية، لا سيما نزاعه فـى جمهورية الشيشان.

ومع انطلاق الضربات الأمريكية ضد أفغانستان بمشاركة من القوات البريطانية، اعلنت كل من كندا وفرنسا عـن نواياهـا للمشاركة فى الإجراءات، من دون وضع الحدود الفاصلة لهذه المشاركة.

فى شرق آسيا أعلنت الصين بوضـوح ادانتها للهجمات الارهابية، ولكنها تحفظت على المشاركة فى اجـراءات عسـكرية، نظراً للخلاف الأمريكى الصـينى بشـأن قضيتى تايوان والتبت، وهى على العكس من دول الاتحاد الأوروبـى والفيدراليـة الروسية عارضت منح تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكيـة فـى هجماتهـا ضـد أفغانسـتان، بـل وعارضـت التواجـد العسكرى الأمريكى بالقرب من أراضيها.

وفى جنوب آسيا، ألقى النزاع الهنـدى الباكستانى بظلاله على التحـالف الـدولى الجديد، فأعلنت الهند بوضوح عن دعمها الكامل لواشنطن ولاجراءاتها العسـكرية ضد نظام طالبان الأفغانى، وعن رغبتهـا فى المشاركة فى الاجراءات العسـكرية، بغرض كسب التأييد الأمريكى لهـا فـى نزاعها مع الباكستان حول اقليم كشـمير، فيما وقعت الحكومة الباكستانية العسـكرية برئاسة "برفيـز مشـرف" تحـت وطـأة الضغطين الداخلى والدولى المتناقضـين، فعلى الصعيد الداخلى تتصاعد المعارضـة الشعبية للمشاركة فى التحـالف أو حتـى تقديم التسهيلات لقواته ضد حركة طالبان ذات التأييد الواسع فى أقاليم الباكستان، فى حين تخشى اسلام أباد من مشاركة هندية واسرائيلية فى عمليـات التحـالف تهـدد منشأتها العسكرية والنووية أو على الأقـل تؤدى الى عزلها دولياً، فسـعت حكومـة "مشرف" الى تقليل مخـاطر المعارضـة الشعبية بارسال وفد الى حركة طالبـان

لاقناعها بالتجاوب مع المطلب الأمريكى بتسليم "أسامة بن لادن"، فى الوقت ذاته تعهدت اسلام أباد بتقديم الدعم المناسب والتسهيلات المحدودة لقوات التحالف، ومع بدء الضربات أعلنت باكستان رفضها لمشاركة قوات المعارضة الشمالية الأفغانية فى العمليات، وهو ذات الموقفالذى تبنته إيران.

وتقترب الحالة العربية من الحالة الباكستانية، فبعدما أجمعت الحكومات العربية على ادانة الهجمات الارهابية، وحمل بعضها الادارة الأمريكية مسئولية وقوع الهجمات نتيجة لسياساتها المزدوجة فى العديد من مناطق النزاع العالمية وبصفة خاصة فى الشرق الأوسط، كان على الدول العربية الصديقة لواشنطن أن تبحث عن حدود دعمها للولايات المتحدة، خاصة ازاء مطالب واشنطن التى تتصف نوعياً بالمغالاة، وسعت البلدان العربية الى الاستفادة من تجربة التحالف الدولى السابق ضد العراق فى حرب الخليج الثانية عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ ونتائجها.

رافق الموقف الرسمى العربى التذكير بدور واشنطن فى تبنى وتدريب جماعة "بن لادن" وأنصارها والجماعات الشبيهة بها أبان دعمها للمجاهدين ضد الاحتلال السوفييتى لأفغانستان، ونوهت بتوفير واشنطن وعدد من العواصم الغربية الملجأ والملاذ الآمن لرموز وكوادر هذه الجماعات التى مارست أعمالا تخريبية وارهابية فى بعض البلدان العربية، مشيرة الى الدور الذى لا يزال يمارسه هؤلاء اللاجئين فى توفير الدعم السياسى والاعلامى وجمع الأموال والتبرعات لصالح هذه الجماعات.

وتدارست الدوائر العربية الخطوات التى تنتهجها واشنطن لمكافحة الارهاب دولياً، والتى اتسمت بمساع واضحة لاعادة تشكيل ملامح النظام الدولى الجديد والتى كانت أعلنته فى نهاية حرب الخليج الثانية واقترن أنذاك بالترويج لسيادة مفهوم الشرعية الدولية، وكان طبيعياً ألا تمتنع الكثير من البلدان العربية عن التعاون مع واشنطن أمنياً، والذى كان بالأصل مطلباً عربياً سابقاً، واستطاعت بعض الدول العربية الحصول على وعد أمريكى بعدم الاعتداء على أى من البلدان العربية بحجة رعايتها للارهاب، ولكن مطالب واشنطن اشتملت على توفير المشاركة العسكرية العربية ولو بشكل رمزى، وعلى تقديم التسهيلات العسكرية الواسعة فى الأراضى العربية، وتحقيق استجابات معينة بشأن منظمات وجماعات عربية، تصنفها واشنطن على أنها ارهابية، فى حين يراها العرب حركات مقاومة وتحرر وطنى.

وقد تعاملت الدول العربية مع المطالب الأمريكية بقدر من الحذر، يبرره ويسوغه طبيعة الموقف الدولى من القضايا العربية، لا سيما قضيتى فلسطين والعراق، حيث كان للتطبيقات غير المنصفة لمفهوم الشرعية الدولية آثره الوخيم على العراق، وأدى الى سقوط أكثر من مليون ونصف مليون شهيد من أبنائه، بسبب الضربات العسكرية المستمرة أوالحصار على السواء، والذى تسعى واشنطن الى اعادة بناء سواتره المتساقطة لتحقيق مأربها السياسية، وتجاوزت فى ذلك قرارات الأمم المتحدة وفرضت مناطق حظر جوى غير شرعية على شمال وجنوب العراق.

وبينما كانت قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق تستند الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فقد بقيت القرارات العديدة الخاصة باسرائيل واحتلالها للأراضى العربية حبيسة الفصل السادس من الميثاق، فلا يجوز تنفيذها بالقوة الدولية المسلحة.

ووقفت الادارة الأمريكية حجر عثرة فى وجه قرارات مجلس الأمن الخاصة بفلسطين، ولا سيما منذ اندلاع الانتفاضة الثانية فى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، ومارست ضغوطها للحيلولة دون تنفيذ قرار المجلس بتشكيل لجنة تحقيق دولية حول أسباب اندلاع الانتفاضة، ثم استخدمت حق النقض "الفيتو" ضد قرار المجلس بارسال قوة مراقبين دوليين لحماية المدنيين الفلسطينيين العزل.

وهكذا فقد بقى موقف الادارة الأمريكية من القضايا العربية وتجربة التحالف السابق مانعاً للدول العربية – بما فيها الصديقة لواشنطن– عن الانضمام الى تحالفها الدولى الجديد، وخاصة بعد تراجع المسئولين الأمريكيين عن الوعد الذى قطعه الرئيس "جورج بوش" بعدم الاعتداء على أى من الدول العربية، وقد دعم ذلك الموقف الذى أبداه بعض المسئولين الأمريكيين والأوروبيين من الصراع بين الحضارات وأفكار الحروب الصليبية، ولم يكن التراجع أو الاعتذار كافياً للحكومات العربية لازالة آثار هذا الموقف، خاصة فى ظل الحنق الشعبى فى العالمين العربى والاسلامى ازاء هذه التصريحات، وكذا ازاء الاعتداءات الواسعة التى تعرض لها ذوى الأصول العربية والمنتمين للاسلام – ديناً أوحضارة– فى بلاد الغرب وغيرها.

فضلاً عن ذلك دأبت الادارة الأمريكية

على تصنيف بعض جماعات المقاومة العربية على أنها جماعات ارهابية، وهى على رغم امتناعها للمرة الأولى عن وصف حركتى حماس والجهاد الاسلامى الفلسطينيتين وحزب الله اللبنانى على أنها جماعات ارهابية، غير أنها أبقتها وعدداً آخر من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية على قائمة جماعاتها الموصومة بالارهاب، استجابة للمطلب الإسرائيلى.

ومع انطلاق الضربات ضد أفغانستان، تعانى الحكومات العربية من العديد من الضغوط، فهى وأن كانت تؤيد المكافحة الدولية للارهاب، وترفض السياسات التى تنتهجها حركة طالبان لدرجة قيام كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة بقطع العلاقات الدبلوماسية معها، غير أن الشعوب العربية تتحفظ طويلاً على الهجوم الأمريكى البريطانى على أفغانستان كبلد إسلامى، سوف يتأثر شعبه بالاعتداءات العسكرية.

إلى جانب ذلك فإن الدوائر الرسمية العربية تتحفظ ذاتها على انفراد الولايات المتحدة وحلفائها بتقرير إجراءات مكافحة الارهاب وأهدافها، خاصة وأنها إجراءات تظل بعيدة عن مظلة الأمم المتحدة والشرعية الدولية، لأنها لم تقدم تعريفاً محدداً للارهاب، وهو ما يتيح لأى من القوى الدولية تصفية حساباتها تحت هذا الغطاء، غير أن الدول العربية تخشى عزلها دولياً عن نظام عالمى جديد يجرى تشكيله.

ويقترب موقف العديد من الدوائر الشعبية العربية نوعياً من الموقف العربى الرسمى، والتى تعتقد بأن مكافحة الارهاب فى إطار التحالف الدولى وبعيداً عن مظلة الأمم المتحدة وتوافق المجتمع الدولى، لن يؤدى إلى القضاء على الارهاب، بل قد يساعد على انتشاره وتصاعده، وسيؤدى فقط إلى الاضرار بالشعب الأفغانى ويفاقم من الكارثة الإنسانية المتحققة أصلاً بحق الأبرياء.

.. مظاهر الاعتداءات العنصرية ضد العرب والمسلمين

وفى خضم الأزمة المتلاطم تفجرت موجة من الكراهية والاعتداءات العنصرية ضد العرب والمسلمين، بدأت فى الولايات المتحدة الأمريكية، واتسعت لتشمل الدول الأوروبية والعديد من بلدان العالم الأخرى.

وبالرغم من إعلان الرئيس الأمريكى "جورج بوش" عند زيارته للمركز الإسلامى فى واشنطن أن الإسلام هو دين سلام خرقت مبادئه الأساسية فى الاعتداءات الإرهابية الأخيرة ضد أمريكا، وضرورة عدم الخلط بين الإسلام والإرهاب، ودعوته جميع الأمريكيين إلى معاملة مواطنيهم المسلمين باحترام، إلا أن عدداً كبيراً من المسلمين والعرب قد تعرضوا لإعتداءات واسعة.

وقد أعلن رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالية (F.B.I) أنه تم فتح التحقيق فى جرائم عنصرية ارتكبت ضد أميركين ينحدرون من أصل عربى فقد قتل تاجر من أصل مصرى فى لوس انجلوس فى ١٥ سبتمبر/أيلول يدعى "عادل كراس".

كما قتل شخصين أحدهما مسلم من أصل باكستانى يعيش فى ولاية تكساس والآخر هندى يعيش فى ولاية اريزونا. كما أفرجت السلطات الأمريكية عن ثلاث فتيات سعوديات اعتقلن فى إطار حملة التحقيقات بعد الضربات الارهابية وتعرضن للعنف خلال الاحتجاز.

كما تعرض "إدريس هاشمى"، المغربى الجنسية فى شيكاغو إلى إعتداء بالضرب، وتعرضت النساء الذين يرتدين الحجاب لتهديدات عبر الهاتف واعتداءات اثناء سيرهم فى الطرق العامة، وقالت الشرطة أن طالباً سعودياً فى كلية مدينة سانتا باربرة فى كاليفورنيا تعرض لهجوم من رجلين أثناء سيره قرب منزله، وضرب المعتديان رأسه فى سقف سيارتهما وجرحاه بسكين. وأعلن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية انه تلقى أكثر من ٦٣٥ بلاغاً عن حالات إعتداء على حقوق وحريات المسلمين المقيمين فى أمريكا عقب الحوادث الأخيرة. وخلال شهر سبتمبر/أيلول فقط، كما تم اعتقال أكثر من ١٢٠ شخصاً لانتهاكهم قوانين الهجرة غداة الاعتداءات الارهابية كلهم من أصل عربى وعشرون منهم يحملون بطاقات مزورة. وإذا كانت الاعتداءات التى اعقبت تفجير أوكلاهوما عام ١٩٩٥ فى حق ذوى الملامح الشرق أوسطية اقتصرت على الولايات المتحدة، فإن العدد الكبير لضحايا الهجمات فى نيويورك وواشنطن وانتمائهم إلى جنسيات مختلفة، قد أشاع جواً من الخوف سيطر على أوساط الجاليات الإسلامية فى معظم بلدان العالم، ومنها بريطانيا التى يشكل الإسلام ثانى أكبر الاديان فيها، حيث اضطر المسجد الإسلامى فى لندن إلى إغلاق ابوابه، وتراجع عدد المصلين إلى النصف، كما تلقى مسجد بيرمينغهام ثانى أكبر المدن البريطانية سيلاً من التهديدات الهاتفية، وأغلق عدد كبير من المدارس أبوابه

واعاد الطلاب إلى منازلهم لموعد لم يحدد وبينها مدرسة "يوسف إسلام" الإسلامية، واعلنت السلطات الأسترالية فى ٢٢ سبتمبر/ايلول أن حريقاً متعمداً دمر مسجد بريسبن فى شمال شرقى استراليا، وكان هذا ثانى اعتداء على مسجد فى بريسبن منذ ١١ سبتمبر/ايلول. وقد طالب مسلمو كوينزلاند عاصمة بريسبن بتعزيز إجراءات الحماية الأمنية.

وفى كندا أقدمت مجموعة تضم حوالى عشرين شخصاً على إحراق مسجد كائن فى منطقة سان لوران أكبر المناطق إكتظاظاً بالعرب والمسلمين فى مونتريال علماً أن أئمة المساجد دعوا المصلين إلى التبرع بالدم مساهمة فى اسعاف الجرحى الأمريكيين، وقد وصلت الاعتداءات إلى المدارس والجامعات.

وقد أوردت بعض التقارير الصحفية قيام السلطات الصينية بإعدام عدد من الإسلاميين المشتبه فى تطرفهم، وقامت السلطات بإعدامهم أمام انظار العامة وبعد اجبارهم على شرب الخمر مع وجباتهم الأخيرة، وهو ما يعد استخفافاً بمشاعر المسلمين فى العالم واستغلالاً لموجة الغضب من التطرف بعد الهجمات على الولايات المتحدة.

لم تتوقف موجة الكراهية عند حد هذه الاعتداءات، بل شملت قيام عدد من البلدان باتخاذ عدد من الإجراءات الأخرى، وطاولت التشريعات الوطنية ذاتها، وقد بدأت هذه الإجراءات فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تعديل قانون حظر الاغتيال ليتم إفراغه من مضمونه، كما منعت بعض شركات الطيران ركاباً عرب ومسلمين من حقهم فى السفر على بعض الرحلات الجوية، وتم تشديد إجراءات الأمن فى المطارات الغربية بحق المسافرين العرب والمسلمين.

وقد شرعت الولايات المتحدة والبلاد الأوروبية فى إجراء تعديلات للتشريعات التى تتصل بحقوق الجاليات العربية والإسلامية فيها، وظهرت بداية فى معاودتها النظر فى القوانين التى تتعلق بسياسات الهجرة واللجوء، وهو ما ينذر بتفاقم واستمرار موجة الكراهية ضد العرب والمسلمين.

وإزاء **هذه الحوادث اصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان** بياناً ثانياً، أدانت فيه هذه الجرائم العنصرية، وطالبت بوقف التصريحات التى تؤدى لتزايدها، وطالبت الإدارة الأمريكية خاصة بالوفاء بتعهداتها الدستورية والقانونية لحماية مواطنيها والمقيمين على أراضيها أيا كانت أصولهم وانتماءاتهم.

وكانت المنظمة شأن العديد من الدوائر الحقوقية العالمية، قد حذرت من هذه الموجة، وطالبت الدوائر الرسمية الغربية ببذل جهودها، وعدم اصدار أى تصريحات قد تؤدى إلى إذكاء هذه النزعة العدوانية.

.. واشتعال مخاطر الصدام الحضارى

تبع تفجر موجة الاعتداءات العنصرية بحق العرب والمسلمين فى العديد من دول العالم، بروز عدد من الأفكار التى غذت هذه الاعتداءات وأفشلت جهود الحد منها، فضلاً عما أثارته هذه الأفكار والتصريحات من استياء عام شعبى ورسمى فى العالمين العربى والإسلامى.

وإذا كانت لشبكات الإعلام الغربية السبق فى اشعال هذه المخاطر، غير أن عدداً من التصريحات لمسئولين رسميين، قد وضعت هذه المخاطر فى أطر رسمية غير مسبوقة تنذر بمخاطر إشعال الصدام مع الحضارة الإسلامية.

وقد بدأت أولى مظاهر ذلك فى تصريح الرئيس الأمريكى "جورج بوش" الذى ذكر أن الحرب على الارهاب هى حرب صليبية مقدسة، وعلى الرغم من جهوده وعدد من المسئولين الأمريكيين لعلاج هذا الخطأ، لم تتوقف الدعايات ضد الدين الإسلامى ووصفه بالارهاب، واتسعت لتشمل الصحف ووسائل الإعلام الغربية جميعها.

ورغم موقف الدول العربية والإسلامية الواضح من الهجمات الإرهابية، وبذلهم مع الدوائر الشعبية كثيراً من الجهود للفصل بين الارهاب وبين الدين الإسلامى الحنيف الذى يدعو إلى التسامح ونبذ كافة أشكال العنف، غير أن تواصل الحملة والكراهية ضد الإسلام قد أفشل هذه الجهود، خاصة بعد تصريحات "سلفيو برلسكونى" رئيس وزارة ايطاليا عن تفوق الحضارة الغربية على الحضارة الإسلامية، وتوجيه انتقاداته إلى الدين الإسلامى، وهى التصريحات التى أثارت موجه عارمة من الانتقادات، حتى من قبل الدوائر الرسمية الأوروبية التى دعت إلى الفصل بين الإسلام والارهاب، وسعت حثيثاً لطمأنة الدول العربية والإسلامية من مثل هذه التصريحات وموجه الكراهية العنصرية.

غير ان الجهود الغربية لم تفلح فى إقناع العالمين العربى والاسلامى بنجاحها فى وقف هذه الموجة العنصرية، حيث تصاعدت حدة الغضب فى الدوائر

الشعبية، والتى ربطت بين هـذا العـداء للاسلام وعدد من النوايا الغربية المعلنـة سابقاً، حيث كانت عـدداً مـن الأفكـار الغربية قد ربطت سابقاً بين غياب العـدو الشيوعى والنظر إلى العـالم الإسـلامى وترجيحه عدواً مستقبلياً.

ورأت الدوائر العربية والإسـلامية أن هذه الموجه ليست مستحدثة، ولكنها فقـط كاشفة عن روح كامنة فى الذهن الغربـى العام، واسـتدلت علـى ذلـك بموقـف المجموعة الأوروبية وكنـدا والولايـات المتحدة من قرار لجنة حقوق الإنسان فـى الأمم المتحدة الخـاص بظـاهرة العـداء وكراهية الإسلام "الاسلاموفوبيا"، حيـث صوتت هذه البلدان ضد قرار اللجنة الذى ينفى ما ينسب إلى الإسلام خطأ بأنه ديـن معاد لحقوق الإنسان، كما أثبتت المواقـف الغربية فى مؤتمر مكافحة العنصرية فـى ديربان ذات الأمر تجاه الإسلام.

يبقى أن الدول الإسلامية قامت بدورها حيث سبق أن استجابت لكافـة دعـوات الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات ودعت إلى نبذ التصادم بينها، ولكن العبء لا يزال على كاهل الدول الغربيـة التـى عليها أن تبذل جهوداً صادقة فى بلادهـا للحد من هذه الظاهرة والقضـاء عليهـا، ودرءاً لمخاطر الصدام الحضارى الذى قد يقود مستقبل العالم إلى الانهيار.

.. الكارثة الإنسانية فى أفغانستان .. إلى أين؟

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسـان ببالغ القلق الكارثة الإنسانية المتفاقمة فـي أفغانستان والذي ازدادت تردياً، على إثـر إعلان واشنطن عن مسـئولية "بـن لادن" والمتواجد بأفغانستان تحت حماية طالبان عن تلك الأحداث وهو ما أدى إلى تزايـد عمليات النزوح الجماعى. على الرغم من أن الدول المتاخمة لأفغانستان قد أغلقـت حدودها أمام اللاجئين الأفغان، في انتهاك واضح لمواثيق القانون الدولي الإنسـاني وأعلنت الحكومة الباكستانية أن حـدودها ستظل مغلقة أمام اللاجئين الأفغان، وقـد اتخذت الحكومة الإيرانية نفس الموقـف، وان كانت الدولتان قـد سـمحتا بإقامـة مخيمات للاجئين الأفغان علـى الحـدود. ونتيجة لهذا يوجد الآن أكثر مـن خمـس ملايين لاجيء أفغانى على الحـدود فـي ظروف إنسانية قاسـية ،ولا يـزال آلاف آخرين يحاولون الفرار عبر الجبال خوفـاً مما ينتظرهم في ظل الضربة العسكرية.

ومن المعروف أن أفغانسـتان بحسـب مفوضية شئون اللاجئين هي أقدم وأكبـر دولة في تصدير اللاجئـين فـي العـالم، وخاصة بعد كارثة الجفاف التـي تعـاني منها في الوقت الحالي. والتي ترتب عليها تضرر أكثر من أربعة ملايـين أفغـاني نتيجة لجفاف مياه الأنهار والآبار والسدود مما أدى إلـى مـوت قطعـان الماشـية وانخفاض إنتاج الحبوب إلـي النصـف، فتبعاً لإحصـاءات المفوضـية أصـبحت أفغانستان تعاني نقصاً قياسياً في الأغذيـة قدره ٢,٣ مليون طـن. ونـزح السـكان بالمئات إلى خـارج المنـاطق الرئيسـية بأفغانستان مثل قندهار وكابول وحيـرات، وكذلك إلي خارج أفغانستان.

وكانت البلاد قد عانت طـويلاً نتيجـة العقود المتتالية من الاحتلال وأنظمة الحكم المختلفة منذ العام ١٩٧٢ وبعـد إطاحـة "محمد داوود" للنظـام الملكـي وإعـلان الجمهورية، ثم اغتياله في العام ١٩٧٨ على يد ضباط موالون للسوفيات. ثم قيـام النظام الشيوعي بقيادة "بابراك كارمل" في العام ١٩٧٩ علـى إثـر غـزو الجـيش السوفياتي لأفغانستان. ثم تـولي "محمـد نجيب" في العام ١٩٨٦ خلفاً "لكارمل" بعد استقالته. وفي العام ١٩٨٨ انسحب الجيش الأحمر بعد مواجهات دامية استمرت لتسع سنوات مع المجاهـدين، والـذين كانـت الولايات المتدة وباكستان والصين تدعمهم. وفي العام ١٩٩٢ تولى الحكـم "برهـان الدين رباني" على رأس تحالف المجاهدين على إثر انهيار النظام الشيوعي واسـتقالة "نجيب الله"، وفي العام ذاته إنـدلع القتـال بين فصائل المجاهدين المختلفة للسـيطرة على كابول. في العـام ١٩٩٦ اسـتولت حركة طالبان على كـابول بـدعم مـن باكستان وأقامت نظاماً إسلامياً بقيادة الملا "محمد عمر". وفي العام ١٩٩٨ اسـتولت حركة طالبان على مزار الشـريف آخـر المدن الكبيرة التي كانت لا تزال في قبضة المعارضة، وفـي العـام ذاتـه قصـفت صواريخ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة معسكرات تدريب تابعة "لأسامة بن لادن" في رد فعل على انفجـار سـفارتيها فـي نيروبي ودار السلام. وفي العـام ١٩٩٩ فرضـت الولايـات المتحـدة عقوبـات اقتصادية على حركة طالبان. وفي العـام ٢٠٠٠ فرضـت الأمـم المتحـدة أيضـاً عقوبات جديـدة علـى طالبـان. وفـي ٩سبتمبر/ايلول ٢٠٠١ تم اغتيال "أحمـد شاه مسعود" زعيم تحـالف المعارضـة. وفي١١سـبتمبر/ايلـول ٢٠٠١ وقعـت اعتداءات إرهابية على واشنطن ونيويورك حملت الولايات المتحدة طالبان و"بن لادن" المسئولية، وشرعت فى توجية ضرباتها

العسكرية إلى أفغانستان، وهو مـا ينـذر بعواقب وخيمة على الأوضاع الإنسـانية المتردية أساساً على مـدى عقـود لهـث خلالها الشعب الأفغانى نتيجـة الحـروب والصراعات الأهلية، وخاصـة بعـد أن تخلى عنه البلدان التي ساهمت إلـي حـد كبير وفقاً لمصالحها الذاتية فـي إشـاعة القلقلة وعدم الاستقرار مع انتهاء الحـرب البـاردة، وبعـد أن انخفضـت أهميتهـا الاستراتيجية، وتحول الاهتمام إلي أزمات ومناطق ساخنة أخرى.

وتبعاً لمصادر مفوضية الأمم المتحـدة لشئون اللاجئين انخفضت نسبة مساهمات برامج المفوضية فـي أفغانسـتان بنسـبة كبيرة. وفقاً لأحدث دراسـة استقصـائية أجرتها المفوضية لنحو ٤٠٢٥ من الأسر التي عادت إلي أفغانستان بعد انهيار الحكم الشيوعي تبين أن حوالي ٢٤% ليس لديهم وظائف دائمة، وأن ٤١% قد عادوا ليجدوا أن منازلهم قد تهدمت تمامـاً وأن ١١% يواجهون مشكلات تتعلق بالألغام الأرضية أو الأسلحة التي لم تنفجر، وأن ما يقـدر بحوالي ٤٥% لا يتيسر لهم الوصول إلي أي نوع من الخدمات الصحية وأن ٧٩% لا يسـتطيعون إرسـال أطفـالهم إلـي المدارس. وقد وضعت تلك الإحصـاءات مـوظفى المفوضـية واللاجئـين وبقيـة منظمات الاغاثة على السواء أمام إشكالية مزدوجة، بين العـودة إلـى أفغانسـتان لمواجهة مصير مظلم مجهـول، أو عـدم العودة والسماح لأوضاع اللجوء أن تزداد تدهوراً.

وفى ضوء هـذه المخـاطر تطالـب المنظمة العربية لحقوق الإنسان المجتمـع الدولي والأمم المتحدة العمل على توفير الإغاثة اللازمة للشعب الأفغاني واللاجئين الأفغان الذين يقاسون الدمار نتيجة لحروب متتالية، وتطالب الولايات المتحدة ألا ترد على مقتل الأبرياء بقتل أبرياء آخرين.

وقـد أفضـت العمليـات العسـكرية الأمريكية والبريطانية ضد حكومة طالبان وتنظيم القاعدة الذى يتزعمه "أسـامة بـن لادن" الى نتائج وخيمة، أضرت بالأساس بالشعب الأفغانى الذى تزايـدت مأسـاته الانسانية تفاقماً، كما تزايـدت احتمـالات توسيع الاجراءات العسـكرية الأمريكيـة لتشمل دولاً ومنظمات، تصنفها واشـنطن على أنها إرهابية أو راعية للارهاب.

فى خضم هـذه التطـورات البالغـة، **أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان** بياناً تحت عنوان "المنظمة تدين الاعتـداء على الشعب الأفغـانى وتطالـب بوقـف الحرب"، أشارت فيه الى نتائج العمليـات العسكرية على أفغانستان حتـى صـدور البيان، والتى أدت الى سقوط المئات مـن الأبرياء، فى الوقت الذى تتكرر فيه بشكل نمطى اعتذارات العسكريين الأمـريكيين عن أخطاء غير مبررة، وتم قصف البنـى الأساسية النادرة للخـدمات فـى الـبلاد، وتضـاعفت أعـداد مئـات الألاف مـن النازحين الفارين الى البلدان المجاورة فى ظروف معاناة انسانية بالغة لا تسعف فيها جهـود الاغاثـة، ولا ظـروف البلـدان المجارة.

وأضاف البيان أن المخاطر المتوقعـة تظل أفدح بكثير من هذه البدايـة الأليمـة بالطابع المفتوح لهذه الحرب كما حددتـه تصـريحات المسـئولين الأمـريكيين، والاخطار الأمريكى لمجلس الأمن الدولى باحتمال مد العمليات العسكرية الى بلدان ومنظمات أخرى، فيما تبدو البلدان العربية مرشحة لتحمل نصيب وافر من تـداعيات هذه الحرب فى ظل اللـوائح الأمريكيـة للمنظمات الارهابية، والتـى تضـم كـل منظمات المقاومة الفلسـطينية، والـدول الراعية للارهـاب، وقـوائم المطلـوبين المقدمة مـن جانـب السـلطات الأمنيـة الأمريكية الى الحكمات العربيـة، وكـذا التلويح بضرب بعض البلدان العربية.

وقال البيان أن "المنظمة العربية لحقوق الانسان – التى تدين الارهاب بكل صوره وأيا كان مصدره – تطالب :

(١) بالوقف الفـورى للحـرب علـى أفغانستان والعودة للدعوات الرشيدة التـى أطلقها العديـد مـن القـادة السياسـيين ومنظمات حقـوق الانسـان فـى العـالم بالالتزام بمبادىء الشرعية الدولية حتى لا تعالج جريمة بجريمـة أخـرى. وتـرى المنظمة أن ذلك ليس مطلباً إنسانياً فحسب بل وواجباً قانونياً. فقرار مجلـس الأمـن الذى تستند اليه الولايات المتحدة للـدفاع عن النفس خلا من تحديد الارهاب كما أنه ليس مطلقاً، لكنه مقيد بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة، ومتاح لحين قيام مجلس الأمـن بدوره فى استتباب الأمن والسلام.

(٢) ان يتحمل مجلس الأمن مسئولياته، فى ضبط عملية مكافحة الارهـاب علـى نحو لا ينتهك القانون الـدولى، والقـانون الانسانى الدولى.

(٣) وإلى أن يتحقق ذلك تحذر المنظمة من توسـيع نطـاق الحـرب، وتطالـب الأطراف المعنية بالالتزام بمبادىء القانون الدولى الانسانى، وحماية المدنيين وكفالـة حقوق اللاجئين.

اصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بياناً ادانت فيه العمل الأرهابى الذى وقع فى الولايات المتحدة يوم ١١ سبتمبر/أيلول٢٠٠١ وحذرت من التسرع فى توجيه الاتهامات والتهديد بعمليات عسكرية، كما حذرت من تعرض العرب والمسلمين فى أمريكا لأعمال عنصرية ستكون لها آثار وخيمة. وعندما تعرضت الجاليات العربية والأسلامية فى الولايات المتحدة وأوروبا لحوادث اعتداء وصلت إلى حد القتل اصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بيانها الثانى ادانت فيه هذه العمليات العنصرية وطالبت من حكومات هذه الدول العمل على حماية رعاياها.

وقد حرصت المنظمة على أرسال بياناتها إلى المراكز الاسلامية والعربية فى الولايات المتحدة التى قامت بدورها بنشر البيانات على نطاق واسع داخل امريكا مما كان له آثره فى تلقى المنظمة للعديد من الرسائل التى قامت المنظمة بالرد عليها وفيما يلى موجزاً لهذه الرسائل نظراً لما تضمنته من نقاط وأراء:-

١- بعث الكاتب الأمريكى"**روجركيزر**" **برسالة** أشار فيها إلى أنه أصدر منذ سنوات كتابا بعنوان "القصة الحقيقية ليتيم تعرض للاهمال والانتهاك وعدم المبالاة" وصف فيه حياته فى ملجأ بجاكسونفيل فى ولاية فلوريدا لعدة أعوام واضاف انه عند وقوع حادث مركز التجارة العالمى شعر بالغضب والثورة لأنه تصور عدد الأطفال الذين سيتحولون إلى ايتام نتيجة لذلك. وذكر ان ثورة الغضب تجاه من ارتكبوا هذا العمل استمرت تسيطر عليه، وان هذه الثورة زادت حدتها عندما علم ان العرب والمسلمين فى امريكا يتعرضون لإعتداءات بشعه لمجرد انهم ينتمون إلى جنس وديانه من أسرعت الادارة الامريكية بتوجيه التهمة إليهم بأرتكاب هذا الحادث. واشار الكاتب فى رسالته ان أيتام حادث مركز التجارة العالمى لا فرق بينهم وبين أيتام الحوادث العنصرية التى ترتكب ضد العرب والمسلمين فجميعهم أطفال ابرياء، واضاف انه عندما توجه بسيارته إلى محطة للبترول يمتلكها رجال من أصل آسيوى شاهد الذعر على وجوههم لاعتقادهم بأنه جاء للاعتداء عليهم فشعر بالخجل. واختتم الكاتب رسالته فذكر ان ما يحدث الآن فى أمريكا لا يمكن قبوله وانه قرر أن يقوم بجهد كبير ككاتب ومثقف امريكى من أجل مناهضة مشاعر الكراهية ومظاهر العنف فى المجتمع الامريكى لأن الارهاب لن يتم القضاء عليه إلا عن طريق اقامة العدل والمحبة بين البشر.

وقد ردت **المنظمة** على هذه الرسالة فعبرت عن تقديرها لمشاعره وتأثرها البالغ بالبعد الإنسانى فى هذه الرسالة واكدت أن العالم يحتاج إلى أمثاله ممن يدعون إلى ضرورة ان يسود العدل والسلام فى كل المجتمعات حتى يستطيع البشر ان يعيشوا معاً ويتمتعوا بالمحبة والاستقرار.

٢- وفى رسالة لمواطن امريكى "**مات جوين**" عبر فيها عن اسفه البالغ لما تعرض له العرب الامريكيين من اعتداءات راجياً من العرب والمسلمين أن يدركوا ان من يقومون بهذه الاعتداءات لا يمثلون غالبية الشعب الامريكى. واضاف انه شخصياً لن يسمح لهذه القلة العنصرية فى امريكا ان تستمر فى خرق الدستور الامريكى والحريات المدنية لمواطنى امريكا مهما كان جنسيتهم أو ديانتهم.

وردت **المنظمة** بالشكر على هذه الرسالة مؤكدة أن الاسلام برىء من هذه العمليات الارهابية وأن المنظمة تثق فى ان غالبية الشعب الامريكى لن تسمح لهذه الإقلية العنصرية ان تستمر فى اعتداءاتها التى قد تكون لها عواقب وخيمة وردود أفعال نحن جميعاً فى غنى عنها.

٣- وردت عدة رسائل وقعت بالأسماء الأولى لمن بعثوا بها "**تراسى**"، "**جو**"، "**جينى**"، "**روبيرت**" تناولت جميعها ضرورة التسامح وخلق المحبه بين كافة الأديان والحضارات وحذرت من الانسياق فى صراع سيؤدى حتما إلى المزيد من الارهاب والضحايا.

ودعت رسالة "**تراسى**"، وهى كندية، إلى انهاء الصراع فى الشرق الاوسط وإلى نشر المحبة والتسامح بين اليهود والمسلمين. واشار "**جو**" فى رسالته إلى الحاجة الماسة للغرب بأن يتفهم فلسفة الاسلام وان يتعرف اكثر على شعوب الشرق الأوسط.

وقد ردت **المنظمة** على هذه الرسائل فرحبت بالحوار حول المواضيع التى اثيرت مؤكدة على الحاجة إلى خلق أجيال جديدة فى كل انحاء العالم تكون مستعدة لإجراء حوار بناء بين الحضارات لخلق عالم جديد بسودة العدل والسلام. وبدورها ردت "**تراسى**" على رسالة المنظمة فذكرت انها تأثرت بأهتمام المنظمة بالرد

وأبدت رغبتها فى الانضمام لعضوية المنظمة والمساهمة فى رسالتها لتحقيق فهم أكبر لحقوق الإنسان.

٤- تلقت المنظمة رسالة من "**الين مانوكيان**" قالت فيها انها شعرت بحزن عميق عندما شاهدت صور حادث الاعتداء الذى وقع يوم ١١ سبتمبر/أيلول ولكنها فى نفس الوقت لم تذرف الدموع لأنه لم يعد لديها دموع بعد ان عاشت سنوات الحرب الأهلية فى لبنان عندما كانت تعمل هناك، كما أن دموعها سالت على ضحايا تل الزعتر وصبرا وشاتيلا وقناة وبنما وافغانستان والجزائر واطفال العراق. كما سالت دموعها بشدة لمقتل الطفل محمد الدرة وآلاف اخرين من الاطفال فى يوغسلافيا والشيشان وجنوب افريقيا وجنوب أمريكا. واضافت بأنها تدعو كل من يذرفون الدموع على ضحايا الحادث، ان يتوقفوا عن البكاء وأن يعملوا من أجل آحلال السلام. وقد ردت **المنظمة** على هذه الرسالة فأوضحت تأثرها بالمشاعر الإنسانية التى تضمنتها الرسالة وأكدت المنظمة ان ما حدث يوم ١١ سبتمبر/أيلول شىء يدعو للحزن إلا أن هناك حوادث عديدة آخرى تتم فى كافة أنحاء العالم تدعوا أيضاً للحزن وقد آن الآوان لكى يتجه العالم إلى تحقيق العدالة لكل الشعوب لتفادى المزيد من الكوارث التى يشهدها عالم اليوم.

وردت "**الين مانوكيان**" على رسالة المنظمة متمنية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان التوفيق والنجاح فى القيام برسالتها النبيله واشارت إلى أن عمل المنظمة يحتاج إلى الشجاعة والاقدام وهو عمل يدعو إلى التضامن والاحترام.

٥- وتلقت المنظمة رسالة طويلة من عدة صفحات من "**جيمس كارفر**" تناول فيها العلاقة بين الأديان مشيراً إلى ان الله واحد للمسيحى والمسلم واليهودى وان الله لم يخلق البشر لكى يقتلوا بعضهم البعض، ثم هاجم الرئيس الأمريكى الذى اعطى لنفسه الحق فى توجيه الاتهام وتوقيع العقاب وتحديد العدو والصديق ووصف ما يحدث فى إسرائيل وشمال بريطانيا وكينيا وروسيا وما حدث فى نيويورك وواشنطن بانها نتيجة حتمية لإنتشار الكراهية بين البشر وواعتقاد المتحاربين بأنهم يخوضون حروب مقدسة بينما يأمرنا الله بالمحبة والعيش فى سلام.

وختم رسالته بأنه يشعر بأن الله قد اختصه برسالة لنشر المحبة وانقاذ البشرية من الشر الذى يحيط بها.

٦- وتلقت المنظمة رسالة "**جينى فرجس**" من كليفلاند بولاية "اوهايو" اشارت فيها إلى أسفها البالغ للحادث الذى تعرض له المسجد الموجود فى كليفلاند نتيجة اعتداء قام به رجل امريكى يبلغ من العمر ٢٩ عاماً حيث دخل بسيارة نقل داخل المسجد مما أدى إلى اصابة العديد من المسلمين. وأوضحت انها ارادت بهذه الرسالة أن تبلغ المنظمة بالحادث وان تشير إلى أن الفلسطينيين والعرب الذين كانوا داخل المسجد بخير رغم اصاباتهم. وختمت رسالتها بإنها تصلى من اجل ضحايا الحادث الارهابى وضحايا الاعمال الارهابية ضد العرب الامريكيين.

وأوضحت صاحبة الرسالة انها عملت لفترة طويلة كمدرسة فى رام الله بفلسطين.

وردت **المنظمة** على الرسالة بتوجيه الشكر والأسف على كل الضحايا سواء فى نيويورك وواشنطن أو ضحايا جرائم الكراهية التى يتعرض لها العرب المسلمين فى امريكا وأوروبا.

٧- تلقت المنظمة ايضاً عدد من الرسائل من الأخوة العرب فى الولايات المتحدة وأوروبا منها رسالة بعث بها "**سامى الديب**" المحامى من أصل فلسطينى مقيم فى سويسرا اشار فيها إلى ان ما حدث فى امريكا عمل ووحشى ولكنه نتيجة لعدم توفر العدالة، وقال انه لا يمكن قبول ما حدث يوم ١١ سبتمبر ولكن الأمر يحتاج إلى دراسة تقوم على التعقل وليس الغضب. وواشار إلى أن الارهاب يحتاج إلى مقاومة ولكنها يجب أن تقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبعد أن عدد كاتب الرسالة تعاليم المسيح عليه السلام ذكر أن الرئيس الامريكى يجب ان يلام لانه جعل الوضع فى الشرق الأوسط يتدهور بشكل غير مسبوق مما خلق مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة، ومن المؤسف أن الرئيس الأمريكى قرر الأخذ بالثأر دون أن ينظر إلى اسباب تعرض امريكا لما تعرضت له. وعلى الرئيس الامريكى ان يدرك أن العنف سيؤدى إلى المزيد من العنف مما سيدخل العالم فى دوامة لا يعلم إلا الله نهايتها ولهذا فأنه من الافضل أن يتجه الرئيس الامريكى إلى تغيير السياسة الأمريكية بحيث تتجه إلى اقامة العدل والمساواة وحل المشاكل القائمة وعلى رأسها مشكلة الشرق الأوسط على أن يقوم هذا الحل على أساس العدالة. واختتم

رسالته فذكر أن على العالم اليوم ان يختار بين الوحشية وبين العدالة لأن من ينشر الظلم فسوف يجنى الوحشية.

وتناولت عدة رسائل أخرى من العرب الامريكيين تفاصيل ما يتعرضون له من اعتداءات، واشارت احدى الرسائل إلى أن الشعب الامريكى يتعرض لمخاطر شديدة خاصة أنه سيطلب منه أن يتخلى عن بعض حرياته التى كان يفتخر بها.

وطالبت عدة رسائل بضرورة اهتمام المنظمة بحقوق الإنسان العربى والمسلم فى امريكا حتى لو كان قد اكتسب الجنسية الامريكية.

وقد ردت **المنظمة** على هذه الرسائل بالردود اللازمة وأكدت أنها تتابع ما تتعرض له الجاليات العربية والاسلامية من اعتداءات وسوف تستمر فى ادانتها ونشرها على أوسع نطاق.

٨- وفى اليوم التالى للحادث الارهابى تلقت المنظمة رسالة من "**رون أوستربرج**" ذكر فيها أنه لم يكن يتصور ان الإنسان العربى بهذا التخلف وانه يتمنى ان نذهب جميعاً إلى الجحيم.

وبعد مرور عدة أيام على هذه الرسالة بعث نفس الشخص رسالة اعتذار ذكر فيها ان الغضب دفعه إلى توجيه رسالة تحمل الكراهية وانه ندم على ذلك خاصة وأن الكراهية هى التى أدت إلى وقوع الاحداث المؤسفة التى شهدتها امريكا. وتعهد فى نهاية الرسالة بأنه سيعمل فى المستقبل من أجل محاربة الكراهية بكل أشكالها.

وقد ردت **المنظمة** على رسالة الاعتذار فأوضحت انها فضلت عدم الرد على الرسالة الأولى ادراكاً منها انها كتبت تحت ضغط الغضب للحادث المؤلم الذى شهدته امريكا. واوضح رد المنظمة انها ادانت العمل الارهابى، كما ادانت الاعتداءات التى تعرض لها العرب والمسلمين فى امريكا بنفس القدر الذى تدين به كل الاعمال الارهابية التى تقع ضد الأبرياء فى اى مكان فى العالم. واكدت الرسالة ان المطلوب الإن هو توجيه الجهود نحو اقامة عالم يسوده العدل والسلام والاحترام للشعوب والأديان.

٩- كما تلقت المنظمة عدة رسائل من داخل العالم العربى تطالب المنظمة بضرورة الاهتمام لما يتعرض له الشعب الفلسطينى من عدوان إسرائيلى غاشم والاستمرار فى ابراز ذلك فى هذا الوقت الذى انشغل فيه العالم بالحادث الذى وقع فى الولايات المتحدة.

وقد أوضحت **المنظمة** فى ردها على هذه الرسائل بأن المنظمة اشارت فى بيانها الصادر عقب وقوع احداث الولايات المتحدة إلى ضرورة القضاء على كل اشكال الارهاب بما فى ذلك ارهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى، كما اصدرت بيان آخر أوضحت فيه ان انشغال العالم بأحداث الارهاب فى امريكا يجب ألا يشغل المجتمع الدولى وخاصة أمريكا وأوروبا عن الارهاب البشع الذى تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين.

١٠- تلقت المنظمة رساله من **الدكتور جيمس روجرز** من ولاية فلوريدا اشار فيها إلى انه وزوجته قد وجها خطابا إلى الرئيس الأمريكى ذكرا فيه "انه إذا كان يريد فعلا القضاء على الارهاب فإن عليه أن يوجه ضربته إلى "الكلب المسعور" شارون لأنه مجرم حرب ومرتكب عدة جرائم ضد الإنسانية، كما انه تسبب فى الاحداث الأخيرة التى وقعت فى المنطقة عندما قام بزيارته المؤسفة للمسجد الأقصى متجاهلاً ان القدس الشرقية محتله بطريقة غير شرعية وكان يعلم أن هذه الزيارة سوف تثير المسلمين فى العالم كله وستكون لها عواقب وخيمة، وهو ما اراده عن عمد لأنه شيطان يحب الحرب والموت". اضاف الخطاب "ان شارون يعتبر أحقر رجل على وجه الأرض سبق ان تسبب فى العديد من المجازر ليس فى لبنان وحدها وإنما فى كافة إنحاء الشرق الأوسط تحت وهم خادع بأن حدود إسرائيل من النيل إلى الفرات". ثم انتقل كاتب الخطاب فذكر"ان الشخص الآخر الذى يجب على الرئيس الأمريكى ان يتعقبه فهو "جيرى فولوال" الذى يمثل قمة العنصرية والتمييز العنصرى فى امريكا والذى دعته إسرائيل لزيارة الأراضى المقدسة وعاد لنشر الكراهية والعداء ضد المسلمين والعرب".

واختتم روجرز رسالته للرئيس الأمريكى فذكر أن أمثال شارون وغيره هم السبب فيما حدث فى الولايات المتحدة يوم١١سبتمبر/أيلول٢٠٠١. وإذا كان الرئيس يريد حقا وقف الأرهاب فعليه وقف تمويل احتلال إسرائيل غير الشرعى للأراضى الفلسطينية، ووقف تمويل بناء المستعمرات، كما ان عليه تقديم شارون لمحاكمة دولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

قراءة أولية فى نتائج المؤتمر العالمى الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

أنهى المؤتمر العالمى الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى أعماله يوم ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ متأخراً عن موعد ختامه بيوم واحد بسبب الضغوط التى مارستها أمريكا وكندا والاتحاد الأوروبى واستراليا للحيلولة دون إدانة ممارسات إسرائيل العنصرية، ومحاولة دفع المجموعة الأفريقية للتخلى عن مطلبها العادل فى الاعتذار والتعويض عن فترة الاسترقاق والاستعمار التى تعرضت لها.

وضعت هذه الدول باقى دول العالم أمام خيارى التخلى عن هاتين القضيتين أو إفشال المؤتمر بانسحابات جماعية دشنتها الولايات المتحدة وإسرائيل بانسحابهما يوم ٢٠٠١/٩/٢ وسط تهديدات بإنسحابات أخرى مماثلة. وهكذا خرجت وثيقة المؤتمر الذى يدعى لنفسه هدف إعداد إعلان مبادئ وبرنامج عمل لمكافحة العنصرية دون أن يقوى على مجرد الإشارة إلى قلعة العنصرية – إسرائيل – أو حتى الاعتذار لأفريقيا – التى تستضيف المؤتمر – عن جريمة الاسترقاق، ناهيك عن التعويضات.

لكن رغم هذه النتيجة المؤسفة لا يمكن تصنيف المؤتمر بشكل سلبى على النحو الذى يبدو للوهلة الأولى، فليس أهم ما يصدر عن المؤتمرات الدولية وثائقها، رغم أهميتها، وإلا لما فوجئ العالم بعد كل الوثائق البراقة التى أصدرها منذ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بهدف مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى بالحجم الذى تجلت به هذه الظاهرة خلال الجهود التحضيرية للمؤتمر. وتظل قيمة هذه المؤتمرات فى التحليل النهائى– هو مقدار ماتثيره من وعى أو ما تكشفه من أبعاد، بينما تتقرر الحقائق على أرض الواقع بقدر ما تظهره حركة مقاومة العنصرية من تصميم واستعداد للنضال.

من هذا المنطلق يمكن إجراء قراءة أخرى للمؤتمر لا تتوقف فحسب عند النصوص التى تعبر عن علاقات القوة فى المفاوضات الجماعية أكثر مما تعبر عن القناعات المشتركة، ولا تحصر نفسها فى رؤية القضيتين الخلافيتين كذلك بل تتجاوزها إلى المسار العام للمؤتمر. وهى قراءة تتيح أفقاً أوسع للتحليل واستخلاص النتائج على نحو أفضل.

أولا: السياق العام للمؤتمر

منذ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد المؤتمر العالمى الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى فى ١٢ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٩، تتابعت الجهود التحضيرية للمؤتمر فى مقر الأمم المتحدة بجنيف حيث عقدت ثلاث دورات للجنة التحضيرية للمؤتمر، رافقتها جهود إقليمية فى كافة أنحاء العالم على مستوى الخبراء، والمنظمات غير الحكومية، وعلى مستوى الحكومات، كما تقرر فى وقت لاحق من بدء الجهود التحضيرية، توفير منبر مستقل للمنظمات الشبابية مهد بدوره لعقد مؤتمر عالمى للشباب سبق الملتقى العالمى للمنظمات غير الحكومية.

وقد وفرت هذه الأنشطة قدرا غير مسبوق من المعارف عن ظاهرة العنصرية والتمييز العنصرى وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب، وبينت مخاطرها وما تنطوى عليه من تهديدات. وفرضت النقاش لأول مرة حول الكثيرا من القضايا رغم إنكار بعض الحكومات لأبعادها، أو تصديها لمحاولة إثارتها. ويعد هذا فى ذاته أمراً مهما لأن معالجة أية ظاهرة سلبية تستدعى بالضرورة الاعتراف بها. وهو ما لم يتوافر قبل المؤتمر، إذ تراوحت ردود الحكومات على الاستبيان الذى أعده مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن مدى التقدم فى إعمال الاتفاقية الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى، تراوحت بين التجاهل والإنكار لوجود هذه الظاهرة، بينما كان من الممكن فى نهاية الأمر، حتى فى مداخلات الحكومات فى المؤتمر الحكومى الاعتراف الصريح بأنه لا يوجد ثمة دولة لا تعانى من شكل من أشكال العنصرية أو التمييز بقدر أو بآخر.

ورغم التركيز الذى ظهر منذ البداية فى المناقشات الرسمية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لحجب مناقشة قضيتى إدانة عنصرية إسرائيل، والتعويضات فى اجتماعات الدورة الأولى للجنة التحضيرية فى جنيف، فلم تكن هاتين القضيتين وحدهما المستهدفتين بالإقصاء، بل جرت محاولات عديدة لإقصاء قضايا بعض ضحايا التمييز، مثل المنبوذين (الداليت فى آسيا) أو محاولة إبراز قضايا دون غيرها مثل العداء للسامية، أو قصر استخدام مصطلحات متداولة مثل المحرقة "هولوكوست" على ما تعرض له اليهود دون غيرهم، رداً على وصف بعض المجموعات الدولية لما تعرض له الأفارقة من استعباد بأنه "هولوكوست أفريقى" أو ما يتعرض له

الفلسطينيين من أنه "هولوكوست فلسطينى".

وقد برزت خلال الجهود التحضيرية الرسمية عدة سمات أثرت على نمط طرح القضايا الإشكالية فى المؤتمر. **أولها:** باتجاه توسيع نطاق المعالجة حتى بدت كل مشكلات العالم وكأنها مشكلات عنصرية، وهو ما أفضى إلى تمييع بعض قضايا العنصرية. **ثانيها:** محاولة التركيز على تجليات الظاهرة دون جذورها على نحو أفضى بدوره إلى تحميل بلدان الجنوب نتائج سياسات عنصرية ارتكبتها بلدان الشمال. **وثالثها:** محاولة تجريد الوقائع، فيصبح الاحتلال مثلاً أمراً مستهجنا دون أن يرد ذكر لمكان هذا الاحتلال أو الدولة التى تمارسه ودون أن يتم إدانتها بسبب الجرائم التى ترتكبها. وهكذا عجزت النصوص المطروحة عن سبرغور الظاهرة على نحو يتناسب مع التطورات التى اعترتها، كما عجزت برامج العمل المقترحة عن ابتكار آليات جديدة لمكافحتها، وسيطرت "الوصفات" الروتينية التى تبنتها برامج العمل السابقة كتوجه عام لوثائق المؤتمر. كما جرت محاولات لتهميش دور المنظمات غير الحكومية.

وقد جاء المشروع الأول للوثيقة المعدة للصدور عن المؤتمر، والذى أعده أحد الخبراء الأمريكيين بتكليف من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، نموذجاً بارزاً لهذه السمات، وأثار استياء بالغاً من معظم حكومات الجنوب التى لاحظت أيضاً أنه لم يستند إلى نتائج المؤتمرات الإقليمية، وكذا من جانب المنظمات غير الحكومية إذ تجاهل كل جهودها والقضايا التى نبهت إليها، والمقترحات التى قدمتها.

وبينما عجزت الدورة التحضيرية الثانية عن إحراز تقدم فى القضايا الإشكالية، فقد كلفت لجنة مغلقة من ٢١ دولة برئاسة جنوب أفريقيا لصياغة مشروع آخر، استطاعت إعداد مشروع استند إلى نتائج الاجتماعات الإقليمية، ومقترحات المجموعات الدولية، وأعاد إلى متن الوثيقة العديد من القضايا الإشكالية، لكن عجزت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية عن إقرار معظم ما جاء به نتيجة لضغوط امريكا وكندا والمجموعة الأوروبية.

هكذا بدأ المؤتمر العالمى الثالث لمكافحة العنصرية من منطلق أزمة، أخذت واجهتها من الخلاف حول القضيتين المركزيتين للمؤتمر، القضية الفلسطينية، وقضية التعويضات عن الرق والاستعمار، بينما كانت تضرب بعمق فى مختلف القضايا المطروحة على المؤتمر بدءاً من تحليل الأسس التى يقوم عليها التمييز والتعصب.. إلى مصادر وأشكال العنصرية وكره الأجانب والمظاهر المعاصرة لذلك، إلى تحديد ضحايا العنصرية والتمييز العنصرى، إلى تدابير الوقاية والحماية الرامية إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصرى، إلى توفير سبل الانتصاف والطعن وغير ذلك من التدابير "التعويضية" الفعاله، وإنتهاء بالاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة الكاملة والفعالة.

ومن المؤسف أن "دول الشمال" بدلا منأن تستخدم المؤتمر كمنصة للتحاور مع بلدان الجنوب، اتخذته مدخلا لتكريس مفاهيمها حيال القضايا المثارة، وعندما عجزت وسائلها فى الضغط فى كواليس المؤتمر لجأت إلى إفشاله بمحاولة انسحاب جماعى.

وقد نجحت بفضل هذا التهديد فى استبعاد النصوص التى تعارضها من وثائق المؤتمر لكنها عجزت بالتأكيد عن امتصاص مظاهر السخط الذى عبر عنه اجماع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشبابية، وأخفقت فى إثارة أية بارقة أمل فى عالم أكثر عدالة، أو حتى أقل ظلما. وقد أظهرت الأحداث فى الأيام القليلة اللاحقة – بأحداث واشنطن ونيويورك الأليمة – أن النار تحت الرماد أخطر مما تدركة الولايات المتحدة وحلفائها، وانطلقت فى أعطاف هذه الأحداث موجات من الكراهية العنصرية تهدد بأخطار وبيلة.

ثانيا: نتائج الملتقيات غير الحكومية

سبق عقد المؤتمر – كما هو معروف – عقد ملتقيين مهمين هما ملتقى الشباب، الذى يتم لأول مرة فى إطار مؤتمرات الأمم المتحدة، وعقد يومى ٢٦، ٢٧أغسطس/آب، وملتقى المنظمات غير الحكومية الذى لحقه خلال الفترة من ٢٨إلى٣١ أغسطس/آب. وقد زخر هذين الملتقيين بأنشطة عديدة من جانب المنظمات الشبابية والمنظمات غير الحكومية من مختلف أنحاء العالم عبرت عن تيار عريض داعم للقضية الفلسطينية، وناقد لعنصرية إسرائيل، ومؤازر لتعويض ضحايا العنصرية فى أفريقيا، ومعارض للوجه العنصرى للعولمة، ولكل أوجه التمييز تجاه العمالة المهاجرة، والمرأة، والأقليات، والشعوب الأصلية وكل الجماعات المهمشة التى تتعرض للتمييز على أساس اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أو الطبقة الاجتماعية.

لم تكن أشكال التضامن التى عبرت عنها هذه الملتقيات مجرد تعبير عن مساومات لتبادل التأييد، بل جاءت فى كثير من الأحيان تعبيرا حقيقيا عن الشعور بالتضامن فى وجه أشكال التمييز العنصرى الجارف، ونتج عن بعضها اتفاقات وتحالفات وبرامج عمل للمستقبل على نحو ما تحقق من اتفاقية المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع الشبكة الآسيوية (CARAM) بشأن العمالة المهاجرة، وتحالف التجمع العربى مع المنظمات الأفريقية لمناهضة الابارتهايد، وإعلان عدد من المثقفين العرب عن تأسيس ملتقى لمناهضة العنصرية.

انعكست هذا التضامنات فى وثيقة المؤتمرين غير الحكوميين بشكل بارز، ونالت تأييداً صريحاً رغم كل "الحيل" الإجرائية للتأثير فى نتائج التصويت سواء على مستوى ملتقى الشباب أو ملتقى المنظمات غير الحكومية، وعزلت بشكل واضح فريقين، هما الوفود الصهيونية، وممثلى المنظمات "الحكومية" غير الحكومية "GNGO`S" وخاصة ممثلى بعض المنظمات الهندية والصينية. حتى أن الفقرة التى أدخلتها المنظمات الصهيونية لتقويض السياق العام للوثيقه فى إدانة عنصرية إسرائيل، لم تحصل إلا على صوت واحد هو صوت "التجمع اليهودى" مما أدى إلى اسقاطها وانسحاب ممثلى المنظمات الصهيونية.

ولا يعنى هذا التقييم الإيجابى للتوافق العام داخل المؤتمر – بالضرورة – اتفاقاً حول كل القضايا المثارة وأشكال التعبير عنها، فثمة ثغرات عبرت عنها وثيقة المنظمات غير الحكومية، منها على سبيل المثال المساواة بين جريمة الرق الأطلنطى التى استنزفت شعوب أفريقيا عبر ثلاثة قرون وجريمة الرق عبر الصحراء التى انخرطت فيها بعض عصابات النخاسة فى التجارة المدانة عبر الصحراء. ومنها كذلك حدوث تمييز فى تحديد الدول المدانة فى هذه الظاهرة المشينة، فبينما نبهت ممثلة التجمع الأفريقى إلى أن هذا التجمع ناقش هذه الحالة فى عشر دول أفريقية، وتصميم التجمع الأفريقى على ذكرها جميعاً أو عدم تسميتها جميعاً، ورغم التصويت على تسميتها جميعاً فقد جرى تسمية أربعة منها فقط.

كذلك تلاحظ أن المنظمات الدولية غير الحكومية أخذت موقفاً سلبياً حيال بعض الفقرات المركزية فى الوثيقة، وخاصة المادة الرابعة عشر التى أدخلتها المنظمات الصهيونية فى بند العداء للسامية إذ أوضحت فى الاتصالات التى أجريت معها عزمها على الإمتناع عن التصويت. وصدرعن بعضها تصريحات سلبية وهو موقف يحتاج بالضرورة لوقفة ومراجعة.

مشاركة المنظمات العربية غير الحكومية

شاركت المنظمات العربية غير الحكومية بدور فعال فى الجهود التحضيرية للمؤتمر، سواء على مستوى اللجنة التحضيرية فى جنيف أو على مستوى الجهود الإقليمية الأخرى، وكذا فى أعمال المؤتمر ذاته. إذ شاركت على مستوى الدورات التحضيرية الثلاث فى جنيف، وجميع المؤتمرات التحضيرية الإقليمية فى آسيا وأفريقيا، وحازت مواقع جيدة فى جميع اللجان الدولية والإقليمية بدءاً من لجنة التسيير الدولية (ICS) ولجنة المتابعة الدولية (ICC) واللجنتين الإقليميتين لآسيا وأفريقيا. كما شاركت فى اللجان "الموضوعية" فى المؤتمر وحازت مواقع فى لجنة صياغة الوثيقة النهائية لمؤتمر المنظمات غير الحكومية.

وعلى مستوى التنسيق، نجحت المنظمات العربية فى التنسيق وتبادل التأييد مع العديد من المجموعات الدولية الإقليمية غير الحكومية وبصفة خاصة مع المجموعات الآسيوية والأفريقية. ورغم الأزمة التى شابت التنسيق بين بعض المنظمات خلال الجهود التحضيرية والتى بلغت ذروتها قبيل بدء المؤتمر فى ديربان، فقد أمكنها تجاوزها وساهم جميع الأطراف بشكل فعال فى التأثير على مسار مؤتمر المنظمات غير الحكومية.

وشملت الجهود التنسيقية أيضاً مبادرات للتنسيق مع الحكومات العربية حول قضايا الاهتمام المشترك، وتحقق أبرز مثال لها على الساحة المصرية، حيث أطلقت وزارة الخارجية المصرية مبادرة إيجابية للتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المصرية، والإقليمية العاملة فى مصر، حققت نتائج مهمة فى تبادل الرأى، والمعلومات، وتنسيق المواقف حيال قضايا الاهتمام المشترك، كما تعاونت السلطة الفلسطينية مع المنظمات الفلسطينية خلال الجهود التحضيرية والمؤتمر ذاته، والتقى وزير حقوق الإنسان فى المغرب وممثلى المنظمات العربية غير الحكومية، كما التقى ممثلى الجامعة العربية مع ممثلى هذه المنظمات خلال اللجنة التحضيرية فى جنيف، وتبادل أمين عام الجامعة العربية الرأى مع ممثلى هذه المنظمات فى ديربان.

أما على مستوى الأنشطة، فقد نظمت المنظمات العربية ثلاث مؤتمرات إقليمية، خلال الجهود التحضيرية فى عمان والقاهرة والبحرين، كما نظمت خلال المؤتمر "تجمعاً" عربياً وآخر "فلسطينياً"، ونظمت بمشاركة القوى الوطنية فى جنوب أفريقيا والمجموعات الإقليمية المشاركة فى المؤتمر مسيرات يومية، وعقدت العديد من ورشات العمل حول عنصرية إسرائيل، والعمالة المهاجرة، والعولمة. وأقامت معرضا للوحات والمطبوعات، كما أصدرت العديد من الكتب والنشرات والملصقات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

وقد أثمرت هذه الجهود نتائج إيجابية من عدة أوجه، **أولها:** تأسيس رؤية نقدية للمنظمات العربية غير الحكومية لواقع المجتمع فى الوطن العربى وأوجة التمييز التى يعانى منها بعض جماعاته، وأبرزت قضايا هذه الجماعات الأكثر تضرراً وسبل معالجتها، **وثانيها:** حشد تأييد المجموعات الدولية حول القضية الفلسطينية، ولفت الانتباه بعمق إلى الطابع العنصرى للصهيونية ومنظومة القوانين والممارسات التى تمارسها الحكومة والمجتمع الإسرائيلى، حتى غدت القضية الفلسطينية بحق هى محور المؤتمر كله. وقد ساعد على ذلك روح التضامن التى عبأتها الانتفاضة، وبشاعة جرائم الحرب التى تمارسها إسرائيل فى قمعها، والتعبئة التى أحدثها الربط بين قضيتى فلسطين والتعويضات لأفريقيا والتى عززت التضامن بين المجموعة العربية والمجموعات الأفريقية، وذوى الأصول الأفريقية فى الأمريكتين، **وثالثها:** انفتاحها على المنظمات الآسيوية وخبراتها لأول مرة، وأخيراً نجاحها فى تضمين رؤيتها لقضية مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى فى الوثائق الختامية لمؤتمرى الشباب، والمنظمات غير الحكومية.

على أن هذه الصورة الإيجابية لأداء المنظمات العربية غير الحكومية لا ينبغى أن تحجب بعض أوجه القصور التى شابت مشاركتها، وفى مقدمتها الصعوبات المالية التى واجهت مشاركة بعض المنظمات، وفرضت حالة من عدم التيقن من مشاركة منظمات أخرى حتى الأيام القليلة السابقة على المؤتمر، وكذلك عدم قدرة المنظمات العربية على التعبئة الإعلامية لصالح المؤتمر وقضاياه على نحو يتناسب مع أهمية الموضوع وحجم مجهوداتها خلال فترة الجهود التحضيرية، وإن كانت قد نجحت فى إثاره هذا الانتباه الإعلامي فى المراحل الأخيرة للتحضير للمؤتمر، وكذلك بالأزمة الحادة التى نشأت بين بعض المنظمات وكادت تقوض الجهود المضنية التى بذلتها. وأخيراً نقص خبرة الكثير من المنظمات بالجوانب الإجرائية فى آليات الأمم المتحدة مما انعكس على تفاعلها خلال الجهود التحضيرية والمؤتمر نفسه.

ويحتاج موقف **المنظمة العربية لحقوق الانسان** الى وقفة خاصة، ليس فقط لأن هذا التقرير موجه للمؤسسات العضوة فى المنظمة وأعضائها، بل وأيضا بحكم الدور النشط الذى ساهمت به المنظمة.

فقد ساهمت المنظمة فى الأنشطة التحضيرية للمؤتمر منذ الدورة الأولى للجنة التحضيرية، وجرى اختيارها منذ البداية فى لجنة التنسيق المشكلة بين ١٥منظمة غير حكومية، وأتاح لها ذلك فرصة مناسبة للحركة وتوجيه بعض الانشطة كان أبرزها تنظيم مؤتمرين اقليميين: تم الأول بالاشتراك مع "المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن" وشاركت فيه المنظمات العربية غير الحكومية (الاسيوية) فى عمان، وتم الثانى بالاشتراك مع جمعية حقوق الانسان البحرينية فى المنامة ومثل الأخير الجهد العربى الوحيد فى التحضير للمؤتمر العالمى للشباب.

كذلك شاركت المنظمة فى الجهود الاقليمية للتحضير للمؤتمر فى أفريقيا واسيا وأتاح لها ذلك بناء موقف موضوعى يضع فى اعتباره رؤية هذه الملتقيات، وبناء تحالفات مع المنظمات الآسيوية والأفريقية لتبادل التأييد والمساندة ازاء قضايا الاهتمام المشترك المطروحة.

وقد أتاح هذا الدور النشط للمنظمة حصولها على تمثيل مناسب فى اللجنة الاقليمية لآسيا، ولجنة التنسيق (ICC)، وأخيرا لجنة التسير الدولية (ISC)، كما أدى لاختيارها " كمركز للتنسيق" بين المنظمات المصرية والإقليمية العاملة في مصر للتحضير للمؤتمر .

أما علي المستوى الموضوعى، وهو الأهم، فقد أسهمت المنظمة من خلال مؤتمر عمان فى اصدار "وثيقة عمان"، التى انفردت بالدعوة لاحياء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ بمساواة الصهيونية بالعنصرية. وقدمت تحليلاً وافياً للممارسات العنصرية الإسرائيلية سواء تلك الصادرة من الدولة والمجتمع، كما قدمت تحليلاً نقدياً لواقع الظاهرة العنصرية على الساحة العربية. وقد أثرت

هذه الوثيقة على كل الملتقيات اللاحقة على مؤتمر عمان، وخاصة ملتقى المنظمات غير الحكومية فى طهران، وكاتماندو، وملتقى الشباب العربى فى البحرين.

وقد أثارت مشاركة المنظمة العربية لحقوق الانسان فى مؤتمر القاهرة، الذى نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، تساؤلات بعض المنظمات المصرية، اذ اعتمد المركز اطارا تنسيقياً مختلفاً، ولم يدع بعض المنظمات المشاركة فى لجنة التنسيق على الساحة العربية كما أعتمد "سقفا" مختلفاً لمطالبه تجاه القضية الفلسطينية، لم يشمل الدعوة لاحياء قرار الأمم المتحدة بمساواة الصهيونية بالعنصرية.

لكن اتجه تقدير الأمانة العامة إلى المشاركة للحيلولة دون تكريس الانقسام بين المنظمات المصرية، وبناء جسر للتفاهم إن لم يكن من أجل حد أدنى من التنسيق، فيكون من أجل محاصرة الخلاف. كما كان تقديرها أن اعتماد مؤتمر القاهرة لمطالب أقل مما حددته وثيقة عمان لايضر، طالما لا يتعارض معها وطالما يدعم بقية مطالبها.

وقد واصلت المنظمة مساعيها لاحتواء الخلاف قبل وأثناء انعقاد ملتقى المنظمات غير الحكومية في ديربان لمشاركة جميع الأطراف، وازالة التعارضات فى توقيت الانشطة للحفاظ على فعاليتها، لكن للأسف لم تصل المنظمات إلى هذه النتيجة إلا بعد مواجهة مؤسفة فى أول اجتماع للتجمع العربى. ثم شارك الجميع فى صياغة بيان حدد مطالب التجمع العربى وتم تضمينه المطالب الواردة فى وثيقة عمان.

ماذا بعد "ديربان" ؟

لم يكن مؤتمر "ديربان" سوى جولة جديدة فى مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى، وكراهية الأجانب، أتيح للمنظمات العربية غير الحكومية أن تلعب فيه دوراً لأول مرة، ويحتاج إلى متابعة واصرار لترجمة ما تم إنجازه على أرض الواقع.

وليس لدى هذا التقرير ما يضيفه فى شأن ظاهرة العنصرية وسبل معالجتها بأفضل مما جاءت به رؤى الملتقيات العديدة التى عمقت فهم هذه الظاهرة ، وفى مقدمتها الإعلان وبرنامج العمل الصادر عن مؤتمر المنظمات غير الحكومية فى ديربان. لكن تظل الإضافة الواجبة والممكنة تتعلق بدور المنظمات العربية غير الحكومية فى مواجهة الظاهرة. ويرد فى هذا الشأن ما يلى:

أ- بقدر ما أثبتت خبرة الجهود التحضيرية للمؤتمر عمق المعاناة الناتجة عن ظاهرة العنصرية على الساحة العربية، فقد أظهرت أيضاً ندرة – ان لم نقل غياب – منظمات متخصصة فى متابعة ظاهرة العنصرية، وهو نقص ينبغى تجاوزه سواء بتشجيع تأسيس مؤسسات متخصصة أو من خلال تأسيس وحدات متخصصة داخل المنظمات القائمة.

ب- كذلك بينت خبرة التفاعل فى المؤتمر، أنه لا يكفى أن تمتلك المنظمات العربية القدرة على التحليل والتعبئة والحركة، بل إنها تحتاج بنفس القدر إلى خبرة التفاعل مع الآليات الدولية ومعرفة وثيقة بجوانبها الإجرائية، ويفرض هذا على الهيئات التدريبية المعنية توجيه برامج تدريبية متعمقة فى هذا الشأن. وهو أمر ثبت أن بعض الوفود الحكومية تحتاجه بنفس القدر. وقد اقترحت المنظمة على المعهد العربى لحقوق الإنسان سد هذه الثغرة من خلال برامجه التدريبية.

جـ- يحتاج الخلاف الذى نشب بين مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمات العربية لحقوق الإنسان حول نمط معالجة المؤتمر للقضية الفلسطينية، والذى انعكس فى العديد من التصريحات والانتقادات المتبادلة بين الجانبين خلال الجهود التحضيرية، وتجلى أبرز مظاهره فى رفض المفوضة السامية استلام إعلان وبرنامج عمل المنظمات غير الحكومية. يحتاج إلى إجراء حوار جدى مع هذه المؤسسة المهمة، يراعى المواقف السابقة للمفوضية السامية والضغوط الشديدة التى تعرضت لها والرغبة فى انجاح هذا المؤتمر، كما يضع فى اعتباره أن هذه المؤسسة حليف طبيعى يجب المحافظة عليه. وتعد المنظمة لتأسيس هذا الحوار.

د- كذلك أظهرت خبرة التفاعل مع المؤتمر"التباساً" فى موقف المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان على الساحة العربية، ظهر بصفة خاصة فى حرصها على اتخاذ موقف سلبى من الفقرة ١٤ التى أوردتها المنظمات الصهيونية فى معالجة معاداة السامية، وهى فقرة تتعارض مع مجمل الوثيقة حيال القضية الفلسطينية وإدانة إسرائيل، إذ تجعل منه مجرد "مرض نفسى" هو العداء للسامية. ولا شك أن هذا الموقف يحتاج بدوره لحوار جدى مع هذه المنظمات خاصة أن معظمها يحظى بعلاقات وثيقة مع المنظمات العربية غير

الحكومية، وبعضها له علاقات عضوية مع هذه المنظمات بل ويضم عدداً من النشطاء العرب فى قيادته.

هـ- وإذا كان أحد المنجزات المهمة للمنظمات العربية غير الحكومية، هو تعميق اهتمامها بقضية مكافحة العنصرية، وتأسيس تحالفات مع منظمات آسيوية وأفريقية فى هذا الشأن، فسوف تكون هذه المنظمات مطالبة بمأسسة هذه التحالفات، وتفعيل الاتفاقيات التى جرى التوصل إليها مع بعض هذه المنظمات كما سوف تكون مطالبة بوجه خاص بإيلاء عناية خاصة لمنظمات المجتمع المدنى الفلسطينى داخل الخط الأخضر، ودورها فى مكافحة العنصرية الصهيونية، وكذا منظمات ذوى الأصول الأفريقية.

و- وقد كشف تجربة المشاركة فى المؤتمر عن بعد جديد فى قضية التمويل الأجنبى للمنظمات غير الحكومية، خاصة أن التمويل استخدم بشكل سافر فى الضغوط الدولية للتأثير على مسار مؤتمر الحكومات. كما وجهت بعض المنظمات الدولية المانحة مخصصاتها لتحجيم مشاركة منظمات غير حكومية من مناطق معينة، أو الانتقائية فى تمويل مشاركة بعض المنظمات فى مناطق أخرى.

ز- ورغم أن الحصيلة النهائية لموقف المنظمات العربية غير الحكومية لم تتأثر، إذ تبنى "التجمع" العربى فى ديربان، الذى ضم المؤيدين والناقدين للتمويل الأجنبى، موقف الحد الأقصى للمنظمات العربية، يظل من المؤكد ضرورة أن تتجه الجهود لمعالجة هذه القضية وسبل تنشيط دعم المجتمع العربى لمؤسساته الأهلية.

مقارنة بخصوص الفقرات المتعلقة بفلسطين بالوثائق الختامية للمنظمات غير الحكومية والحكومات فى مؤتمر دربان

أولا: فى البيان الختامى

١٦٠. من منطلق فزعنا من استمرار الاحتلال العسكرى الاستعماري الإسرائيلي للأراضى الفلسطينية المحتلة(الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة)، نعلن وندعو الى وقف فوري لارتكاب إسرائيل المنظم للجرائم العنصرية بما فى ذلك جرائم الحرب، وعمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقى(كما هى معرفة فى قانون المحكمة الجنائية الدولية)، بما فى ذلك الاقتلاع من الأرض من خلال الهجمة العسكرية، وفرض أية وكافة القيود والإجراءات على السكان لكى تجعل حياتهم بالغة الصعوبة بحيث لايبقى امامهم خيار سوى ترك المنطقة، وإرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطينى، مدركين بأن كافة هذه الأساليب تهدف إلى ضمان استمرارية وجود دولة يهودية خالصة ذات أغلبية يهودية ، وتوسيع حدودها لتضم أراضى إضافية، وطرد السكان الفلسطينيين المحليين. **وثيقة المنظمات غير الحكومية (م غ ح)**

١-إننا ندرك حقيقة أن تاريخ الإنسانية حافل بفظائع كبرى نجمت عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ونعتقد انه من الممكن إستخلاص دروس عن طريق تذكير التاريخ بغية تجنب حدوث المآسي في المستقبل.(حكومات)

١٦١. إننا نعلن بأن السيطرة والإخضاع الأجنبيين مع رفض التكامل الإقليمي يصل إلى حد الاستعمارية ، والتى ترفض حقوق الفلسطينيين الأساسية فى تقرير المصير والاستقلال والحرية. وندين هذه العملية من الاستعمار الاستيطاني، التى تتم من خلال العقوبات الجماعية المستمرة، ومصادرة وتدمير الأراضى والمنازل والممتلكات والأراضى الزراعية والمحاصيل الفلسطينية، وإقامة مستوطنات إسرائيلية غير قانونية، والنقل الجماعي للسكان اليهود الإسرائيليين إلى الأراضى الفلسطينية المصادرة بصورة غير قانونية،وتطوير بنية تحتية إسرائيلية دائمة وغير قانونية، بما فى ذلك الطرق الالتفافية. (م غ ح)

٢-ونذكر بأن المحرقة يجب آلا تنسى أبدا. (حكومات)

١٦٢. إننا نعلن عن إسرائيل كدولة عنصرية يتميز فيها نظامها العنصري كجريمة ضد الإنسانية بالفصل والعزل، والطرد، والقيود على الوصول إلى الأراضى، والتجريد من الحقوق القومية، والزج فى بانتوستانات،والأعمال اللاإنسانية. (م غ ح)

٣-ونعترف مع بالغ القلق بوجود تعصب ديني ضد طوائف دينية معينة، وكذلك بظهور أفعال عدائية وأعمال عنف ضد هذه الطوائف بسبب معتقداتها الدينية وأصلها العرقي او الأثني فى أنحاء شتى من العالم، مما يفضي بصفة خاصة إلى تقييد حقها في ممارسة معتقداتها بحرية.(حكومات)

١٦٣. إننا نشعر بالفزع من الأعمال اللاانسانية المرتكبة فى ظل الحفاظ على استمرارية هذا الشكل الجديد من أشكال نظام التمييز العنصري من خلال حالة الحرب الإسرائيلية ضد المدنيين بما في ذلك الهجمات العسكرية، والتعذيب، والاعتقالات العشوائية، وفرض قيود صارمة على الحركة (منع التجول،وحصار المدن والقرى)، والعقاب الجماعى المنظم، بما في ذلك الخنق الاقتصادى وعملية الإفقار المقصودة، وإنكار الحق فى الطعام والماء، والحق فى مستوى معيشة ملائم، والحق فى السكن، والحق فى التعليم، والحق فى العمل. (م غ ح)

٤- كما أننا نعترف مع بالغ القلق بتزايد معاداة السامية وكره الإسلام فى أنحاء شتى من العالم، وكذلك بظهور حركات عنصرية وحركات عنف تقوم على أساس أفكار العنصرية والتمييز ضد اليهود والمسلمين والعرب.(حكومات)

١٦٤. إننا ندرك بأن الضحايا الذين يستهدفهم نظام التفرقة العنصرية وأساليب التطهير العرقى التى تنتهجها إسرائيل هم بشكل خاص من الأطفال والنساء واللاجئين، وندين قتل وإصابة عدد من الأطفال والنساء نتيجة إطلاق النار وعمليات القصف. ونقر بحق عودة اللاجئين والأشخاص النازحين فى الداخل إلى بيوتهم الأصلية، واستعادة أملاكهم، وتعويضهم عن الأضرار والخسائر والجرائم الأخرى التى ارتكبت بحقهم، بحسب مايكفله القانون الدولي. م غ ح

٥-ونحن ندرك أن تاريخ الإنسانية حافل بمظالم رهيبة نجمت عن عدم إحترام المساواة بين البشر، ونلاحظ بهلع تزايد مثل هذه الممارسات فى أنحاء شتى من العالم، ونحث الناس، وبخاصة اولئك الذين يوجدون فى حالات نزاع، على الكف عن ممارسة التحريض العنصري واستخدام اللغة المهينة وعن تبنى المواقف السلبية المقلوبة.(حكومات)

١٦٥. اننا نشعر بالفزع إزاء التمييز ضد الفلسطينيين فى داخل إسرائيل والذى يشمل: فرض قوانين تمييزية، بما فى ذلك القوانين التمييزية الخاصة بالعودة والمواطنة ، والتى تؤكد على عرقية الدولة الإسرائيلية كدولة يهودية، وتمنح الهبات او الامتيازات للمواطنين بسبب انتمائهم القومى أو لأنهم لاينتمون الى المجموعة العرقية ذات الاغلبية وإنكار حق الفلسطينيين فى التمتع بشكل متساو بموارد الدولة والمساواة المدنية، بما فى ذلك سياسات تحقيق المساواة، والتى تقر بالتمييز التاريخى ضد الفلسطينيين فى داخل إسرائيل. (م غ ح)

٦-وإننا نشعر بالقلق إزاء المحنة التى يعانيها الشعب الفلسطينى تحت الإحتلال الأجنبى ونعترف بالحق الثابت للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، ونعترف بحق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، بأن تنعم بالأمن، وندعو جميع الدول إلى دعم عملية السلام وإختتامها فى وقت مبكر.(حكومات)

٧-وندعو إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم فى المنطقة تتعايش جميع الشعوب فى ظله وتنعم بالمساواة والعدل وبحقوق الإنسان المعترف بها دوليا، كما تنعم فيه بالأمن.(حكومات)

٨-وإننا نعترف بحق اللاجئين فى العودة طواعية إلى ديارهم وممتلكاتهم بكرامة وأمان، ونحث جميع الدول على تيسير هذه العودة.(حكومات)

ثانيـــاً:
فـــى برنـــامج العمـــل

٤١٨. إننا ندعو إلى فرض القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فى الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال تبنى كافة الإجراءات الكفيلة بفرضه، بما في ذلك كافة الإجراءات التى تم اتخاذها بحق نظام التمييز العنصري فى جنوب إفريقيا. وندعو الأطراف السامية المتعاقدة الى تنفيذ ذلك من خلال الوفاء بالتزاماتها

بضمان احترام الاتفاقية فى كافة الأحوال كما ندعو إلى نشر قوة حماية دولية مستقلة وفعالة على الفور لحماية المدنيين الفلسطينيين وتفكيك المستعمرات (المستوطنات) الإسرائيلية اليهودية غير القانونية والانسحاب الكامل للاحتلال العسكري الاستعماري. (م غ ح)

١-إننا نعتقد أنه ينبغى حل جميع الصراعات والمنازعات بالوسائل السلمية وعن طريق الحوار السياسى، وندعو جميع أطراف هذه الصراعات إلى ممارسة ضبط النفس وإحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.(حكومات)

٤١٩. إننا ندعو الأمم المتحدة الى ضمان تطبيق قراراتها المتعددة الخاصة بالاراضى الفلسطينية المحتلة بما في ذلك انسحاب قوات الاحتلال الاستعمارى الإسرائيلية(من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس)، وحق عودة اللاجئين، وحماية اللاجئين من جانب مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين الى أن يحين الوقت الذى يكون بإمكانهم فيه ممارسة حقهم فى العودة بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤. وندعو إلى إعادة تفعيل قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذى يصف ممارسات الصهيونية بانها ممارسات عنصرية تبث السيطرة العنصرية لجماعة على جماعة اخرى من خلال تنفيذ كافة الإجراءات الكفيلة بنبذ الجماعات المحلية الأخرى، بما فى ذلك من خلال التوسع الاستعمارى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (فى قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس)، ومن خلال تطبيق قوانين عودة ومواطنة تمييزية، وطمس الهوية القومية والحفاظ على طبيعة يهودية مطلقة لدولة إسرائيل إلى حد استثناء كافة الجماعات الأخرى. وندعو أيضا إلى إلغاء كافة القوانين التمييزية فى دولة إسرائيل، بما فيها قوانين العودة والمواطنة ، والتى هى جزء من عنصرية ونظام عنصري مؤسسين فى إسرائيل.(م غ ح)

٢-وندعو الدول إلى الإعتراف ، فى سياق مناهضة جميع أشكال العنصرية، بضرورة التصدي لمعاداة السامية والعرب والإسلام فى شتى أنحاء العالم، ونحث جميع الدول على إتخاذ تدابير فعالة لمنع ظهور حركات تقوم على أساس أفكار العنصرية والتمييز ضد هذه الجماعات.(حكومات)

٤٢٠. إننا ندعو إلى إنشاء محكمة لجرائم الحرب للتحقيق فى جرائم الحرب وعمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقى وجريمة التمييز العنصرى ، التى تصل إلى حد جرائم ضد الإنسانية ارتكبت أو مازالت ترتكب فى إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة ، وتقديم المسئولين عنها إلى العدالة. (م غ ح)

٣-وفيما يتعلق بالحالة فى الشرق الأوسط، فإننا ندعو الى انهاء العنف والإستئناف السريع للمفاوضات، وإحترام قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنسانى الدولي، وإحترام مبدأ تقرير المصير، ووضع حد لكافة اشكال المعاناة، مما يسمح لإسرائيل والفلسطينيين بإستئناف عملية السلام وبتحقيق التنمية والإزدهار فى ظل اجواء الأمن والحرية.(حكومات)

٤٢١. إننا ندعو إلى زيادة التوعية حول الأساليب الأساسية التى تجعل من احتلال إسرائيل العسكري وانتهاكاتها المنظمة لحقوق الإنسان نظاماً عنصرياً ، وذلك من خلال عمل هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة عن قرب مع شبكات المجتمع المدنى الدولية من أجل نشر معلومات على نطاق واسع بما فى ذلك رزم تعليمية للمدارس والجامعات، وافلام ونشرات. (م غ ح)

٤٢٢. إننا ندعو الى تشكيل لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة حول التمييز العنصري والجرائم العنصرية الأخرى ضد الإنسانية التى يرتكبها نظام التمييز العنصرى الإسرائيلى من أجل مراقبة وتوثيق التمييز العنصرى والجرائم العنصرية، والتوصية بتنفيذ إجراءات لمكافحة التمييز العنصرى والجرائم العنصرية الاخرى. (م غ ح)

٤٢٣. إننا ندعو إلى إقامة برامج ومؤسسات لمحاربة التشويه والنمطية والدعاية الإعلامية العنصرية، بما فى ذلك ما يتضمن تصوير الفلسطينيين كافة بانهم شياطين، ونزع صفة الإنسانية عنهم، وأنهم لايستحقون حماية حقوق الإنسانية . وندعو إلى تصحيح المعلومات المضللة المحيطة بوضعهم كاناس أصليين، والتاريخ الحافل بالانتهاكات المرتكبة بحقهم والتشوية المستمر لحقائق وطبيعة مفاوضات السلام. (م غ ح)

٤٢٤. إننا ندعو إلى إطلاق حركة دولية لمناهضة التمييز العنصري الإسرائيلي مثلما تم ذلك ضد التمييز العنصري فى جنوب إفريقيا من خلال حملة تضامن عالمية للمجتمع المدنى الدولى، وهيئات ووكالات الامم المتحدة، وتجمعات الأعمال، والتخلى عن مؤامره الصمت بين الدول، خاصة الاتحاد الدولي والولايات المتحدة. (م غ ح)

٤٢٥. إننا ندعو المجتمع الدولى إلى فرض سياسة عزل كامل لإسرائيل كدولة عنصرية كما كانت هى الحال مع جنوب إفريقيا، وهو مايعنى فرض عقوبات إجبارية وشاملة، وقطع كافة العلاقات (الدبلوماسية، والاقتصادية،والاجتماعية، والمساعدات، والتعاون والتدريب العسكري) بين كافة الدول وإسرائيل. وندعو حكومة جنوب إفريقيا إلى ان تكون فى ريادة سياسة العزل هذه، آخذة فى الاعتبار نجاحها التاريخى فى مواجهة سياسة "المشاركة البناءة" مع نظامها العنصرى فى الماضي. (م غ ح)

٤٢٦. إدانة كافة الدول التى تؤيد وتساعد وتحرض الدولة العنصرية الإسرائيلية فى ارتكابها لجرائم عنصرية ضد الإنسانية، بما فى ذلك التطهير العرقي وعمليات الإبادة الجماعية. (م غ ح)

فلسطين

استمرار قوات الاحتلال

في ممارسة إرهاب الدولة

كدأب سياسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على استغلال أية متغيرات تحدث على الساحة الدولية في خدمة مصالحها العنصرية، استغلت قوات الأمن الإسرائيلية ماحدث في الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول لتصعد من وتيرة العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي جاء متزامناً مع إقرار مجلس الأمن بالإجماع، قرار ملزم لجميع الدول بقطع كل وسائل الدعم للشبكات الإرهابية، في محاولة لدمغ أعمال الإرهاب والتخريب بالمقاومة الفلسطينية المشرعة، كما أنه جاء أيضاً متزامناً مع الذكرى الأولى لإندلاع انتفاضة الأقصى الثانية. كما استغلت اسرائيل الانشغال الدولي بتلك الأحداث لتزيد من إرهاب الدولة الذي تمارسه بحق الفلسطينيين منذ سنوات، ولتوقع المزيد من القتلي والجرحى في الصفوف الفلسطينية، فقد ارتفع عدد القتلى في أعقاب تلك العمليات إلي حوالي خمسين شهيد والعشرات من الجرحي. كذلك أقامت إسرائيل مناطق عسكرية مغلقة على طول الخط الأخضر لبدء تنفيذ خطة شارون التي تهدف إلي ضم نحو ٦٠% من الضفة وإبقائها تحت السيطرة الإسرائيلية، كما أعادت احتلال أراضي جديدة تخضع للحكم الذاتي الفلسطيني خاصة في جنين والخليل ورفح.

ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه على إثر اجتماع عرفات- بيريز، إلا أنه وكما هو معتاد كان إعلان أحادي الجانب فلم تلتزم به قوات الأمن الإسرائيلية فبعد مرور أقل من ثماني وأربعون ساعة من هذا الإعلان سقط أحد عشر فلسطيني، وأرتفع العدد إلي عشرين شهيد في الأيام التالية، على إثر توغل الجيش الإسرائيلي في مدينة رفح بقطاع غزة مما أسفر عن استشهاد خمسة فلسطينيين وتدمير ثلاثة محولات كهربائية وثمانية منازل، وغني عن الذكر أن هذا التصعيد يهدف إلي تقويض أية نتائج كانت مرجوة من هذا الاجتماع، ونسف الجهود الدولية الساعية إلي تهدئة الأوضاع وإعادة طرفي النزاع إلي مائدة المفاوضات.

وقد توجت المذابح الإسرائيلية بالمذبحتين اللتين ارتكبتهما قوات الاحتلال في يومي ٦,٤ أكتوبر/تشرين الأول على التوالي، فقد قامت باقتحام شمال غزة في الرابع من أكتوبر/تشرين أول ، وقصفت المدينة بقذائف المدفعية وصواريخ البوارج البحرية، مما أسفر عن استشهاد ٦ فلسطينيين فضلاً عن تجريف مئات الدونمات من الأراضي الزراعية، بعد اجتياحها بالدبابات.

وفي ٥ أكتوبر/تشرين أول وبعد إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي انهيار اتفاق وقف إطلاق النار بشكل رسمي، ارتكبت قوات الاحتلال مجزرة أخرى في الخليل حيث اقتحمت البلدة بالدبابات والمدفعية الثقيلة وطائرات الآباتشي، وقامت

باحتلال عشرات البيوت التي حولتها إلي ثكنات عسكرية، فضلاً عن تدمير العشرات من المنازل، وقد أسفرت المذبحة عن سقوط ستة شهداء، والعشرات من الجرحى. وبهذا يصل عدد الشهداء منذ بدء الانتفاضة في ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ إلي ٧٠٠ شهيد وأكثر من ٢٢ ألف جريح.

ومن ناحية أخرى واصلت قوات الاحتلال عمليات تجريف أراضي المواطنين في بلدة بيت لاهيا شمال غزة واقتلاع الأشجار حيث بلغ الأراضي التي جرفت في تلك المنطقة إلي حوالي ١٠٠ دونم من الأراضي الزراعية

والجدير بالذكر أن شارون وقادة الجيش قد أعلنوا رسمياً عن عودة العمل بسياسة الاغتيالات والتصفية الجسدية ضد ناشطي الإنتفاضة ويعد هذا الإعلان دليل جلي عن ممارسة الحكومة الإسرائيلية لإرهاب الدولة بأحط صوره.

وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بياناً أكدت فيه أن مكافحة الإرهاب دولياً لا تتأتى إلا بمحاربة كافة صوره والتي يبقى أخطرها إرهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، من خلال عدوانها العشوائي على الأراضي المحتلة دون تمييز بين مدنيين وسواهم، ومواصلتها لسياسة الحصار والإغلاق بغرض تجويع المدنيين الأبرياء، وإقرارها لسياسة القتل والتصفية الجسدية والاغتيال ضد قيادات الانتفاضة المدنيين ومواصلتها لتقنين مشروعية التعذيب بحق الفلسطينيين لتظل إسرائيل في حالة نادرة القلعة الوحيدة على الصعيد الدولي التي تجمع ما بين إرهاب الدولة وسياسة العزل العنصري وتقنين التعذيب.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تدين بشدة إرهاب الدولة التي تمارسه إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين فإنها تطالب القوى العالمية بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة إعلان إدانتها وشجبها الواضح لسياسة الإرهاب الإسرائيلية وتطالب المجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تنفيذاً لإتفاقية جنيف الرابعة وإلزام إسرائيل بانهاء إحتلالها إعمالاً للشرعية الدولية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨ وإقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤. كما أن المنظمة العربية لحقوق الانسان تؤكد من جديد على شرعية أعمال المقاومة من أجل الحصول على حق تقرير المصير، لايعد بأي حال من الأحوال من الأعمال الإرهابية وإنما هو حق مشروع من أجل نيل الاستقلال.

المنظمة تطالب بتحقيق فورى فى قتل وإصابة مواطنين فلسطينيين على أيدى رجال الأمن الفلسطينى

شهدت الأراضى الفلسطينية احداثاً مؤسفة، حيث قامت قوات الأمن باستخدام القوة والأسلحة النارية بغرض فض تظاهرة نظمها طلاب الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر بقطاع غزة للاحتجاج على الضربات الأمريكية ضد أفغانستان.

وقد أسفرت الاشتباكات التى وقعت بين الطلاب وقوى الأمن الفلسطينية عن سقوط ٣ قتلى من المتظاهرين، و ٥٥ جريحاً بينهم شرطى فى حال الخطر.

وقد **أصدرت المنظمة بياناً** يدين قتل وإصابة المواطنين الفلسطينيين على أيدى رجال الأمن الفلسطينيين جاء فيه:-

تستنكر المنظمة بشدة قيام الشرطة الفلسطينية باستخدام الأسلحة النارية في تفريق مظاهرة سلمية احتجاجا علي بدء الهجوم الأمريكي على أفغانستان، وهو إجراء انفردت به السلطة الفلسطينية في مواجهة مظاهر الاحتجاج السلمى التى عمت العديد من البلدان العربية، وذلك بدعوى عدم حصولهم على تصاريح .

وقد أبدت المنظمة أسفها من أن تحدث مثل هذه الإجراءات العنيفة في الوقت الذي يتعرض فيه الشعب الفلسطيني لإرهاب سلطات الاحتلال واعتداءاته.

أوضحت المنظمة أن هذه الأحداث واكبت قيام السلطة الفلسطينية باعتقال عدد من قيادات "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، ومن المؤسف أن يتم ذلك بعد إضافة هاتين المنظمتين للقائمة الأمريكية يوم ٢٠٠١/١٠/٥ بناء على طلب رئيس وزراء إسرائيل، وإثر النزاع الذى نشب بين السلطات الأمريكية والإسرائيلية بشأن إدراجهما على قائمة المنظمات الإرهابية.

واختتمت المنظمة، بيانها فأشارت إلي أنها سبق أن أدانت الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وتدين أيضا كل الإجراءات التى تعرض المواطنين الأبرياء لذات المصير في كل مكان، كما تطالب مجددا السلطة الفلسطينية بإجراء تحقيق فورى في الأحداث ومحاسبة المسئولين عن قتل وإصابة المواطنين الفلسطينيين والإفراج الفورى عن المعتقلين ما لم تكن هناك اتهامات محددة موجهة لهم .

فلسطين/المملكة المتحدة
المحكمة تتابع النظر فى الطعن على إدانة "سمر وجواد"

قررت محكمة استئناف العاصمة لندن تحديد يومى ١٧,١٦ أكتوبر/تشرين أول المقبل لمتابعة النظر فى الطعن المقدم من هيئة الدفاع عن الفلسطينيين "سمر العلمى" و"جواد البطمة" ضد حكم أول درجة، القاضى بإدانتهما بتهمة التآمر لتفجير السفارة الإسرائيلية بلندن فى العام ١٩٩٤، ومعاقبتهما بالسجن عشرين عاماً، وذلك بعد أكثر من عام من التوقف عن النظر فى الطعن منذ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٠ الماضى.

وكانت هيئة الدفاع عن المتهمين قد أصرت على مطلبها بالإطلاع على كافة الوقائع والأدلة الأمنية المتعلقة بحادثة التفجير، والتى فرضت عليها السلطات البريطانية حظراً وصنفتها كأدلة سرية، وتشير هذه الأدلة بحسب المصادر الصحفية وتصريحات رجال الاستخبارات البريطانية إلى ضلوع الاستخبارات الإسرائيلية "موساد" فى تفجير سفارة بلادها، بغرض دفع السلطات البريطانية إلى التشدد إزاء الأنشطة السياسية العربية فى بريطانيا.

وقد استندت هيئة الدفاع فى طعنها على هذا الحظر، إلى رفض محكمة أول درجة النظر فى تقارير أمنية تربط بين حادثة التفجير وحوادث أخرى فى العالم، فضلا عن السابقة القضائية التى أسستها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فى القضية المعروفة باسم قضية"برمنجهام"، والتى تبطل أى حكم قضائى يستند إلى أدلة سرية لا يتم إعلانها فى المحاكمة.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد خاطبت السلطات البريطانية المختصة مراراً، وطالبتها بإعادة المحاكمة وفق أسس ومعايير المحاكمة العادلة، وأعلنت المنظمة عن أسفها لتباطؤ محكمة الاستئناف فى نظر الطعن المقدم من "سمر" و"جواد"، وهى إذ كانت شاركت مع عدد من المنظمات والهيئات العربية والدولية فى إطلاق حملة لمساندة "سمر" و"جواد" فقد وجهت خطاباً إلى السيد "عمرو موسى" الأمين العام لجامعة الدول العربية، وناشدته انضمام الجامعة إلى الحملة المذكورة، وتعزيز مواصلة مراقبة المحاكمة، وقررت تعزيز الشكوى المقدمة من عائلتى"سمر" و"جواد" إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية لحقوق الإنسان.

الأردن
المنظمة تطالب
بإعادة النظر فى القوانين المؤقتة وإلغاؤها

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مذكرة من الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان ، تطلب التدخل لدى السلطات الأردنية لوقف العمل بالقانون المؤقت رقم ٤٥ وإلغائه، وهو القانون المتعلق بتنظيم قواعد عقد الاجتماعات العامة، والذى فرض قيوداً جديدة على حرية الاجتماع، وأصدرته السلطة التنفيذية فى غياب مجلس النواب الذى سيجرى انتخابه فى العام المقبل، وعلى الرغم من اعتراض مجلس النواب السابق عليه عند تقدم الحكومة به كمشروع قانون.

وقد خاطبت المنظمة الحكومة الأردنية ممثلة فى دولة الرئيس"على أبو الراغب" رئيس الوزراء، واللجنة الملكية لحقوق الإنسان ممثلة فى السيد" أحمدعبيدات"، وطالبتهما بوقف العمل بالقانون المذكور وإلغائه، وإعادة العمل بالقانون السابق لحين عودة الولاية لمجلس النواب.

وقد أبلغت المنظمة مضمون تدخلها إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن.

.. والمنظمة فى الأردن تطالب بإلغاء كافة القوانين المؤقتة

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن بياناً، أعربت فيه عن دهشتها من أن تطال القوانين المؤقتة قانون العقوبات بالتعديل، والذى لايجوز بحكم أهميته إلا عبر السلطة التشريعية، واعتبرت المنظمة أن المبررات التى استندت إلها السلطات لإجراء التعديل- كالارهاب- ليست مبرراً كافياً، خاصة إذا تضمن هذا التعديل فرض عقوبة السجن على الصحفيين وإغلاق الصحف.

وطالبت المنظمة فى الأردن السلطات بإعادة النظر فى جميع القوانين المؤقتة وإلغائها تماشياً مع الالتزامات الرسمية بتأمين حرية المواطنين وحقهم فى التعبير ضمن أحكام الدستور.

.. ومواطنين عراقيون يطلبون حق اللجوء

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوتان من السيدين باسل هادى حطحوط، وجلال عبد الحسين لعيبى العراقيين الجنسية، واللذين يطلبان مساعدتهما الحصول على حق اللجوء، خوفا على حريتهما وسلامتهما فى حال ترحيلهما إلى

العراق.

وقد أحالت المنظمة الشكوتين إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن لبحثهما وتعزيز طلبهما لدى المفوضية السامية للاجئين بعمان.

كما تلقت المنظمة شكوى أفادت أن المخابرات الأردنية احتجزت الصحفى "رائد فياض الجبورى" العراقى الجنسية بعد استدعائه للتحقيق معه فى نشاطه المعارض للحكومة العراقية، وأن السلطات الأردنية تعتزم ترحيل المذكور إلى العراق، على الرغم من تقدمه بطلب الحصول على حق اللجوء لدى مفوضية اللاجئين بعمان.

وقد خاطبت المنظمة السلطات الأردنية وطالبتها بوقف ترحيل المذكور، كما خاطبت المفوضية بعمان وطالبتها بالتدخل السريع لوقف ترحيل المذكور إلى العراق والنظر فى منحه حق اللجوء.

اليمن
المنظمة تطالب بتوفير الحماية لحياة كاتب صحفى

كما تلقت المنظمة شكوى أفادت أن عناصر مجهولة قامت فى يوليو/تموز الماضى بمحاولة قتل الكاتب الصحفى "غالب شرف الدين" وتهديده للكف عن كتابة مقالات عن الفساد فى الأجهزة الرسمية.

كما أفادت أن السلطات لم تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية المذكور وضبط الجناة.

وقد خاطبت المنظمة السلطات اليمنية وطالبتها بتوفير الحماية للمذكور وسرعة ضبط الجناة ومعاقبتهم.

قطر
مخاطر ترحيل مواطن عراقى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى أفادت أن السلطات الأمنية أوقفت فى ديسمبر/كانون أول الماضى السيد "عقيل عبد الزهرة على" العراقى الجنسية، لدخوله البلاد قادماً من الأردن بطريقة غير شرعية، خلال سعيه للبحث عن مواطن للجوء، وأفادت الشكوى أن المذكور عرضة للترحيل إلى العراق.

وقد خاطبت المنظمة المفوضية وطالبتها بالتدخل لمنع ترحيل المذكور، والسماح له بالمغادرة إلى الجهة التى يقررها.

سوريا
تدابير أمنية تهدد مسيرة الإصلاحات

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عدداً من البلاغات بشأن قيام السلطات الأمنية باعتقال عدد من وجوه حركة المجتمع المدنى، حيث قامت السلطات باعتقال النائب المستقل "محمد مأمون الحمصى" فى مطلع أغسطس/أب الماضى، وذلك بعد مطالباته المتعددة بضرورة إنشاء لجنة برلمانية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة.

وفى مطلع سبتمبر/أيلول قامت السلطات الأمنية باعتقال المحامى "رياض التركى" الأمين العام للحزب الشيوعى – المكتب السياسى – وقد تلى ذلك اعتقال كل من النائب المستقل "رياض سيف" مؤسس منتدى الحوار الوطنى، و"د.عارف دليلة" عضو اللجنة التأسيسية لإحياء المجتمع المدنى، والطبيبين"وليد البنى" و"كمال اللبوانى" عضوى لجان المجتمع المدنى، وعدد من الناشطين الآخرين، من بينهم "حبيب صالح" و"حسن حده سعدون"، ثم تم اعتقال المحامى "حبيب عيسى" الناطق باسم منتدى "جمال الاناسى" للحوار الديمقراطى، والمهندس "فؤاد تللو" عضو منتدى الحوار الوطنى.

وقد آثارت هذه الموجة من الاعتقالات القلق البالغ لدى العديد من الدوائر الحقوقية العربية، التى رأت فى هذه التدابير تراجعاً خطيراً عن مسيرة الإصلاح والانفراج الديمقراطى فى البلاد.

وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات السورية وطالبتها بالإفراج عن المعتقلين، كما أصدرت فى هذا الشأن بياناً ناشدت فيه السلطات وقف وإلغاء كافة التدابير حرصاً على استمرار مسيرة الإصلاح، والكف عن فرض القيود التى تعيق انطلاق المجتمع المدنى.

..ومخاطر ترحيل مواطن عراقى

كما تلقت المنظمة شكوى أفادت أن الطبيب "ياسر محمد على حميد" العراقى الجنسية، قد هرب من العراق خوفاً من معاقبته لرفضه تنفيذ عقوبات حدية ضد المعارضين، وأنه تنقل بين مصر وليبيا ثم إلى سوريا حيث تقدم بطلب المفوضين اللاجئين بدمشق.

وقد خاطبت المنظمة المفوضية وطالبتها بمنح المذكور الحق فى اللجوء، حفاظاً على حياته وسلامته من مخاطر الترحيل، خاصة وأنه قد صدرت بحقه

عدة أحكام قضائية فى العراق بعد هروبه.

دولة الإمارات

شكوى مواطنان مصريان من عدم صرف مستحقاتهما

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى من الطبيب "عادل عبد الحميد مناع" المصرى الجنسية، والتى يطلب فيها مساعدته على استرداد مستحقات عمله بدولة الإمارات.

أفادت الشكوى أن المذكور أصيب فى العام ١٩٩٤ بالتهاب الكبد الوبائى، غير أن إدارة عمله أجلت إنهاء خدمته لاحتياجها إليه لأكثر من أربعة سنوات، ولكنها رفضت صرف مستحقات علاجه أو نهاية خدمته.

وقد خاطبت المنظمة سفير دولة الإمارات بالقاهرة، وطالبته ببذل مساعيه الحميدة لدى السلطات الإماراتية المختصة لمساعدة الشاكى على استرداد مستحقاته، كما خاطبت فى ذات الشأن إدارة خدمة المواطنين بوزارة الخارجية المصرية.

كما تلقت المنظمة شكوى من السيد سعيد محمد مصطفى المصرى الجنسية والتى طلب فيها مساعدته لصرف مستحقاته.

أفادت الشكوى أن المذكور قد أحيل إلى التحقيق لدى جهة عمله بالقوات الجوية، فى اتهامات بالفساد المالى، وأنه قد أجبر على مغادرة البلاد من دون السماح له بتقديم دفاعه.

وقد خاطبت المنظمة سعادة سفير دولة الإمارات بالقاهرة وطالبته ببذل مساعيه الحميدة لدى سلطات بلاده المختصة للتحقيق فيما تضمنته الشكوى، وفى حال ثبوتها مساعدة الشاكى على استرداد مستحقات نهاية خدمته، كما خاطبت فى ذات الشأن إدارة خدمة المواطنين بوزارة الخارجية المصرية.

وشكوى من سجين مصرى من استمرار سجنه رغم إنهائه مدة عقوبته.

كما تلقت المنظمة شكوى من أسرة السيد"حسين إبراهيم الرفاعى" المصرى الجنسية، أفادت أن المذكور سجين بالسجن المركزى بأبو ظبى، وأنه لا يزال فى سجنه على الرغم من أنه قد أنهى مدة عقوبته منذ مارس/آذار الماضى.

وقد خاطبت المنظمة السلطات الإماراتية وناشدتها بالإفراج عن المذكور.

مصر

عاملون بالمعاش يلتمسون استرداد مستحقاتهم المالية لدى دار الشعب للنشر

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان التماسا من١٤ من العاملين السابقين بدار الشعب للصحافة والنشر، يطلبون فيه صرف مستحقات نهاية خدمتهم.

أفاد الالتماس أن المذكورين قد أجبروا على الاستقالة فى العام ١٩٩٥ بعد اتهامهم بارتكاب مخالفات مالية وأن المحكمة قد برأتهم فى العام ١٩٩٩، من دون السماح بإعادتهم إلى عملهم بالدار.

وقد خاطبت المنظمة السيد رئيس المجلس الأعلى للصحافة، وناشدته التدخل لدى المؤسسة المذكورة وتسهيل صرف مستحقات نهاية الخدمة للمذكورين.

..واحتجاز مواطن عراقى من دون أسباب قانونية

كما تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى أفادت بقيام سلطات الأمن بمطار القاهرة باحتجاز السيد عدنان الغزالى العراقى الجنسية منذ يونيو/حزيران الماضى من دون أسباب قانونية واضحة.

وقد خاطبت المنظمة السلطات المصرية وطالبتها بالإفراج عن المذكور، والسماح له بمغادرة البلاد إلى الجهة التى يختارها.

..وسجين يشكو من استمرار سجنه رغم قضائه مدة العقوبة

كما تلقت المنظمة شكوى من السيد "القاضى ثابت محمد حسن" السجين بسجن الإسكندرية العمومى، والتى يشكو فيها من استمرار سجنه على الرغم من قضائه كامل مدة عقوبته المحكوم عليه بها منذ أربع سنوات.

وقد خاطبت المنظمة السيد النائب العام وطالبته بالتحقيق فى الشكوى والإفراج عن المذكور فى حال ثبوت شكواه.

..وشكوى من اعتقال مواطن دون أسباب قانونية

كما تلقت المنظمة شكوى أفادت أن السلطات الأمنية قامت باعتقال السيد"هشام السيد محمد" وإيداعه سجن الاستقبال بطره من دون إذن قانونى أو توجيه اتهامات رسمية.

وقد خاطبت المنظمة السلطات المصرية وطالبتها بالإفراج عن المذكور ما لم تثبت فى حقه اتهامات محددة، أو إعلان الاتهامات الموجهة إليه وإحالته إلى محاكمة عادلة بصفة عاجلة.

..ومخاطر ترحيل معارضى سعودى

كما تلقت المنظمة شكوى من السيد "اسعد أحمد عيسى الراشد" السعودى الجنسية، أفادت أن عائلة المذكور قد اضطرت للفرار من السعودية فى العام ١٩٩٠ لقيام عائلها بمساعدة معارضين على الهرب من السلطات، وأنها قد انتقلت بين مصر واليمن والأردن والعراق طوال عشر سنوات من دون استقرار.

وأفادت أن والد المذكور يعانى من مصاعب إقامة قانونية، وأنه لا يستطيع مغادرة الأراضى اليمنية الموجود بها حالياً، فى حين لم يستطع المذكور وباقى أفراد العائلة الحصول على حق اللجوء فى مصر. كما أفادت أن المذكور قد تقدم بطلب إلى مفوضية اللاجئين بالقاهرة وتحدد له يوم ١٧ فبراير/شباط ٢٠٠٣، موعداً للمقابلة، وهو ما يعرضه وعائلته للمزيد من المصاعب المعيشية والقانونية فضلاً عن مخاطر الترحيل.

وقد خاطبت المنظمة المفوضية وناشدتها تبكير موعد بحث حالة المذكور.

المغرب

وزارة الأوقاف تساند حملة ضد المدافعات عن حقوق المرأة

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات تفيد أن وزير الأوقاف والشئون الإسلامية يساند عبر المساجد التابعة للوزارة الحملة التى تشنها الجماعات الأصولية المتشددة ضد عدد من الناشطات الحقوقيات، بسبب أنشطتهم للاحتفال باليوم العالمى للمرأة.

ومن بينهن السيدات "عائشة الشنه" والصحفية "اسمهان عمور"، والشاعرة "حكيمة الشاوى" عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

وتناشد المنظمة السلطات المغربية وقف مثل هذه الحملات حفاظاً على التعهدات التى صادقت عليها المملكة المغربية فى شأن حقوق المرأة.

..وملاحقات وتهديدات صحفيين

كما تلقت المنظمة شكوى أفادت قيام عناصر أمنية بملاحقة الصحفى "ألان شاباد" مراسل القناة الثالثة الفرنسية وسرقة الكاميرا الخاصة به.

وكذلك قيام عناصر أخرى لمطاردة وتهديه الصحفى "على المرابط" مدير صحيفة دومان، فضلاً عن وقف طبع الجريدة من دون إذن قضائى.

تونس

تواصل التدابير ضد الناشطين السياسيين والحقوقيين

تلقت المنظمة شكوى أفادت أن عناصر أمنية قامت فى منتصف أغسطس/أب الماضى بالاعتداء على عدد من الناشطين الحقوقيين، مما أدى إلى أصابتهم بإصابات شديدة ونقلهم إلى أقسام الطوارئ بالمستشفيات، وذلك خلال توجههم إلى دار الصبار للنشر للمشاركة فى الاحتفال بالإفراج عن الناشطة "سهام بن سدرين".

وقد خاطبت المنظمة السلطات التونسية، وطالبتها بالتحقيق فى هذه الاعتداءات، ومعاقبة المسئولين عنها، ووقف ملاحقة الأمن للناشطين.

كما تلقت المنظمة شكوى تفيد أن السلطات الأمنية قامت بمنع عدد من المشاركين فى ندوة الحملة الوطنية والدولية للعفو التشريعى العام والتى نظمتها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان فى نهاية يونيو/حزيران الماضى، وفرضت طوقاً أمنياً على مقر الرابطة.

وتلقت المنظمة أيضا شكوى تفيد إقالة القاضى "مختار اليحياوى" من منصبه كرئيس للمحكمة الابتدائية بتونس العاصمة ووقف راتبه الشهرى وتجميد مستحقاته المالية، بعد مطالبته بمنع التدخل فى شئون القضاء والحفاظ على استقلاله.

ليبيا

المنظمة تطالب بتوفير ضمانات المحاكمة العادلة لـ٩٨ متهماً سياسياً

تلقت المنظمة شكوى أفادت أن السلطات الليبية اعتقلت فى حيف العام ١٩٩٨قرابة ١٤٠مواطناً من دون إذن قانونى أو توجيه اتهامات، وذلك بشبهة الانتماء إلى الجماعة الإسلامية المحظورة.

كما أفادت الشكوى أن السلطات أحالت ٩٨ من المعتقلين فى مطلع العام الجارى إلى محكمة الشعب بتهمة مخالفة قانون تجريم الحزبية ومنعت زيارة محاميهم وأسرهم، وحددت لهم أسماء محامين ثم منعت عن المحامين اللقاء بهم أو حضور جلسة المحاكمة فى نهاية أبريل/نيسان الماضى، وانتدبت لهم المحكمة محامين آخرين من مكتب المحاماة الشعبية.

وقد خاطبت المنظمة السلطات الليبية وطالبتها بتوفير معايير وضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين.

جاسم القطامى يتسلم جائزة الزعيم جمال عبد الناصر..وقدرها ٥٠ ألف دولار، ويتبرع بقيمتها للمنظمة

تسلم الاستاذ "جاسم القطامى" رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان فى ٢٦ يوليو/تموز الماضى جائزة الزعيم "جمال عبد الناصر" التى يمنحها المؤتمر القومى العربى للمرة الثانية، وقد ألقى الاستاذ "جاسم القطامى" كلمة بهذه المناسبة عبر فيها عن امتنانه وعرفانه للمشاركين فى الاحتفال، مشيراً الى سعادته لارتباط اسمه باسم "عبد الناصر"، وما يمثله كرمز جسد آمال أمته العربية وقضايا التحرر الوطنى فى مختلف مناطق العالم.

وأكد الاستاذ "جاسم القطامى" أن اختياره للجائزة باجماع أراء لجنة التحكيم يشرفه ويضع على كاهله المزيد من الأعباء فى خدمة القضايا العربية والإنسانية التى آمن بها الزعيم "جمال عبد الناصر"، كما أضاف أن منح الجائزة لأحد أبناء دولة الكويت يؤكد على عروبة الجائزة دون فارق بين عرب الوديان وعرب الصحارى.

ثم أشار الأستاذ "جاسم القطامى" إلى حيرته التى دارت بين الحديث عن شجونه الشخصية وعن الدور الكبير الذى لعبه "جمال عبد الناصر" فى خدمة القضايا العربية والعالمية، وقال الأستاذ "جاسم القطامى" أنه يرى الوسيلة فى أن تربط كلمته بين دوره بين القضايا التى تبناها "جمال عبد الناصر"، مشيراً الى أنه منذ استقالته من منصبه كمدير للشرطة فى الكويت الذى جاء بعد رفضه الأوامر بفض التظاهرات الجماهيرية التى خرجت لتأييد مواقف " جمال عبد الناصر" وانطلاقه للمشاركة مع زملائه وزوجته فى قيادة الحركة الشعبية والتظاهرات، قد واجه العديد من الصعوبات نتيجة لموقفه هذا، والتى تزايدت بعدما أعلن عن رغبته ودعوته الى نشر رايات الوحدة العربية على الكويت، خلال الاحتفالات التاريخية بتحقيق التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا.

ثم تحدث عن دوره فى ربط الدبلوماسية الكويتية الناشئة بعد الاستقلال بقضايا العروبة والوحدة والتحرر، وذلك من خلال موقعه كوكيل لوزارة الخارجية الكويتية، ثم أشار الى الدور الذى لعبه مع عدد من رموز الديمقراطية فى الكويت لتطوير التجربة الديمقراطية الفريدة بين البلدان العربية وخاصة دول الخليج، وذلك عبر مشاركاته البرلمانية العديدة والتى أفضت الى انتخابه لثلاثة دورات متتالية فى مجلس الأمة الكويتى.

ثم تحدث الاستاذ "جاسم القطامى" عن انطلاقه فى رحاب ساحة العمل العربى الواسعة، ومشاركته فى تأسيس العديد من المؤسسات القومية كالمؤتمر القومى العربى والمنظمة العربية لحقوق الانسان ومركز دراسات الوحدة العربية وغيرها من المؤسسات المماثلة أو المنبثقة عنها خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ونوه الأستاذ "جاسم القطامى" فى كلمته بدور زوجته السيدة الفاضلة "شيخة الحمضى" والتى شاركته مسيرة كفاحه وعطاءه عبر سنوات وسنوات، ساندته خلالها فى مواقفه.

وفى المناسبة ألقى الدكتور "خير الدين حسيب" مدير مركز دراسات الوحدة العربية كلمة، رأى فيها أن الجائزة تكتسب أهمية مضاعفة، خاصة لتزامنها مع ذكرى تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو/تموز من العام ١٩٥٦، والتى كانت إحدى العلامات المهمة فى مسيرة القائد "جمال عبد الناصر" الذى جسد الحركة التاريخية للوحد ة والتقدم والاستقلال.

واشار إلى أن صفحة الاستاذ "جاسم القطامى" بها قبس من نور صفحة "جمال عبد الناصر"، مشيراً إلى علاقات الصداقة والرفاق التى جمعت بينهما منذ عقود طويلة، التى لمس خلالها التزام الاستاذ "جاسم القطامى" لمبدأى الوطنية والشعبية الذين أرساهما "جمال عبد الناصر"، وذلك من خلال تجربته الوظيفية التى تركها ليلتحق بصفوف الجماهير مؤيداً لحركة التحرر والاستقلال وللمشروع القومى النهضوى العربى الذى مثله "جمال عبد الناصر"، وأيضاً من خلال تجربة الأستاذ "جاسم القطامى" السياسية من خلال دوره كبرلمانى قدير يتسم بالبساطة الإنسانية، وكرمز من رموز المعارضة الوطنية الواعية فى بلدان الخليج العربى والتى ترتبط بإنتمائه القومى كأحد رموز العمل القومى العربى، وأشار الى إيمانه الشديد بدور الشباب والأجيال القادمة، فضلاً عن توجهه الإنسانى واهتمامه بقضايا حقوق الانسان، ونوه بمشاركته فى تأسيس العديد من لمؤسسات القومية المهمة، وعلى رأسها المؤتمر القومى العربى ومركز دراسات الوحدة العربية، والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى يترأس مجلس أمنائها لدورتين متتاليتين والمؤتمر القومى الاسلامى، وغيرها من مؤسسات العمل

القومى.

وفى احتفال نظمته الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان فى ٢٧ يوليو/تموز بمناسبة منح الجائزة للأستاذ "جاسم القطامى"، ألقى الأستاذ "ابراهيم العبد الله" رئيس الجمعية كلمة حيا فيها الاستاذ "القطامى"، ونوه بدوره الكبير وقرينته السيدة "شيخة الحمضى"فى خدمة قضايا الأمة العربية وقضايا حقوق الانسان ومختلف القضايا الانسانية، مركزاً على دوره كبرلمانى رائد فى اطلاق التجربة الديمقراطية الفريدة فى الكويت، ودعوته المستمرة الى الاصلاح والشفافية والحرص على مستقبل الأجيال القادمة، فضلا عن دوره الريادى فى خدمة القومية العربية والوحدة ووقوفه الى جانب الزعيم "جمال عبد الناصر" فى مختلف القضايا التى تبناها وعمل من أجلها.

وأضاف الأستاذ "ابراهيم لعبد الله" أن الرجل لم يكتف بذلك فقط ، ولكنه انطلق الى رحاب خدمة القضايا الانسانية فحمل لواء حقوق الانسان فى الكويت، وأسس فرعاً للمنظمة العربية لحقوق الانسان هو الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، والتى يترأسها، فضلاً عن مساهماته طويلا فى نشاطات المنظمة العربية لحقوق الانسان ذاتها، والتى شرفت به رئيساً لمجلس أمنائها لدورتين متتاليتين استحقاقاً لكفاءته وجديته.

وأكد أن الأستاذ "جاسم القطامى" صاحب أداء عظيم فى تصديه لقضايا الكويت والأمة العربية والقضايا الانسانية، وفى ذلك هو لم يأبه على الاطلاق بأية نتائج سلبية تعود عليه شخصياً نتيجة أفكاره ومعتقداته.

وأشار"العبد الله" إلى بعض الشخصيات الهامة التى رافقت الأستاذ "جاسم القطامى" فى عطاءه الكبير، وخص منهم زوجته السيدة "شيخة الحمضى" التى رافقته فى مسيرة عطاءه والمناضل الكويتى د."أحمد الخطيب" والمفكر القومى د."خير الدين حسيب" رئيس مركز دراسات الوحدة العربية والأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان.

وفى ختام كلمته تقدم الأستاذ "ابراهيم العبد الله" بالتهنئة والتحية الى الأستاذ "جاسم القطامى" بحصوله على الجائزة، كما حيا مبادرته بالتبرع بقيمة الجائزة لصالح لمنظمة العربية لحقوق الانسان.

وكان مجلس أمناء المنظمة فى اجتماعه الأخير قد ثمن بالاجماع هذه المبادرة وهنأ الأستاذ "جاسم القطامى" بالحصول على الجائزة ووجه اليه الشكر على تبرعه بقيمتها لصالح دعم قدرات المنظمة، وقرر المجلس اطلاق اسم الأستاذ "جاسم القطامى" على قاعة البحوث بمقر المنظمة.

المنظمة تتوجه بالشكر لعائلة المرحوم سامى المنيس على تبرعها للمنظمة

وجه مجلس أمناء المنظمة فى اجتماعه الأخير فى يونيو/حزيران الماضى التحية والشكر الى اسم المرحوم الأستاذ "سامى أحمد المنيس" على تبرع عائلته باسم الفقيد لصالح المنظمة بمبلغ ١٥ألف دولار من قيمة الجائزة التى منحها لاسمه نادى الصحافة بدبى، ونوه المجلس بدور الفقيد وخطوة عائلته التى تتسق وهذا الدور.

اجتماع الهيئة العلمية للمعهد العربى لحقوق الإنسان

عقدت الهيئة العلمية للمعهد العربى لحقوق الإنسان اجتماعا فى بيروت يومى سبتمبر/أيلول، شارك فيه أعضاء مجلس إدارة المعهد، وتناولت المناقشات آليات وهيكلية عمل الهيئة العلمية، وتقييم التقدم فى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمعهد ٢٠٠٠- ٢٠٠٣، والاعداد للخطة الجديدة. وتوصلت المناقشات إلى توصيات بتعزيز دور المعهد فى بعض المجالات وسبل تفعيل دور الهيئة العلمية.

والهيئة العلمية للمعهد، هى هيئة علمية استشارية تجمع نخبه من الخبراء والباحثين والمفكرين، تأسست فى ١٩٩٣، ومهمتها الأساسية ابداء الرأى والمشورة فى لعمل المعهد وتطويره بالتعرف على حاجياته ورصد تحولات فكر حقوق الإنسان وسبل الاستفادة منها فى تطوير عمل المعهد وخططه المستقبلية، وتنبثق منها لجنة متابعة تنظر فى مشاريع المعهد المختلفة، وتتابع تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماعاتها.

وقد نظم المعهد – قبيل الاجتماع– ندوة مفتوحة شارك فيها العديد من الفعاليات اللبنانية لتقييم المؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية والتميز العنصرى، وسبل التفاعل مع نتائج المؤتمر، وأخرى لمناقشة تطورات القضية الفلسطينية فى ضوء التحديات الإقليمية والدولية المستجدة. كما عقد المعهد عقب اجتماع الهيئة العلمية، الاجتماع الدورى لمجلس إدارته.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى بريطانيا تصدر عدداً جديداً من مجلتها

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى بريطانيا عدداً جديداً من مجلتها الفصلية، والأدبيات الصادرة عنها منذ صدور العدد السابق، وتمحور ملفه الرئيسى حول "انتفاضة الأقصى".

المنظمة تراقب محاكمة ناشطى الجمعية المغربية

تابعت محكمة الاستئناف فى ١٧سبتمبر/أيلول نظر الطعن المقدم من ٣٦ من ناشطى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ضد حكم أول درجة القاضى بحبسهم وتغريمهم بتهمة التظاهر.

وقد توجه الاستاذ "بوجمعه غشير" عضو اللجنة التنفيذية وأمين الصندوق إلى المغرب لمراقبة الجلسة والتى قررت المحكمة تأجيلها إلى ١٦اكتوبر/تشرين أول

الجمعية الكويتية تحيى تصدى السيد "عمرو موسى" لتصريحات "برلسكونى"

وجه الأستاذ "جاسم القطامى" رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان ورئيس الجمعية الكويتية لحقوق الانسان خطاباً الى السيد "عمرو موسى" الأمين العام لجامعة الدول العربية، نقل فيه تحيات السادة أعضاء الجمعية الكويتية اليه على تصديه الشجاع ورده الفورى على تصريحات رئيس الوزراء الايطالى "سلفيو برلسكونى" والتى اعتبرت أن ثقافة الغرب متفوقة على ثقافة العرب المسلمين، وصفتها الجمعية الكويتية بالعنصرية.

واعتبر الأستاذ "جاسم القطامى" أن هذه التصريحات تكشف عنصرية واضحة، معرباً عن أسفه من أن تصدر هذه التصريحات عن مسئول فى ايطاليا التى ينظر اليها فى اطار شهرتها برقى ثقافتها وحضارتها.

الأمين العام : تصريحات برلسكونى .. تصريحات كاشفة لظاهرة كامنة

بناء على طلب من مركز زايد للتنسيق المتابعة، كتب الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام تعليقاً على تصريحات "سلفيو برلسكونى" رئيس وزراء ايطاليا بشأن التفوق الثقافى للغرب على الاسلام، فذكر أن هذه التصريحات تكشف عن ظاهرة كامنة، وتتخذ أهميتها فى هذا الاطار، وليس فى اطار صاحبها، مشيراً الى الاعتداءات والجرائم العنصرية التى تعرض لها العرب والمسلمون فى الغرب، مستنكراً موقف الدول الغربية التى صوتت بالرفض ضد قرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان بنفى ما ينسب الى الاسلام خطأ من أنه "دين معاد لحقوق الانسان"، وأشار الى أن السؤال الذى يظل مطروحاً، هو لماذا تعمقت الظاهرة رغم جهود الدول العربية والاسلامية فى اطار حوارات الأديان والثقافات والحضارات ؟.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة.

***

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى

نائب الرئيس : د.أحمد صدقى الدجانى

الأمين العام : أ. محمد فائق

المقر الرئيسى : ٩١ شارع الميرغنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني : aohr@link.net

صفحة الإنترنت : www.aohr.org R

الاشتراكات السنوية للعضوية :

الكويت ١٥ديناراً الأردن ١٠ دينارا

مصر ٣٠ جنيهاً المغرب ١٠٠درهم

تونس ١٠ ديناراً بقية الأقطار ٣٠دولاراً أمريكياً تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat. Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland) Account 201738